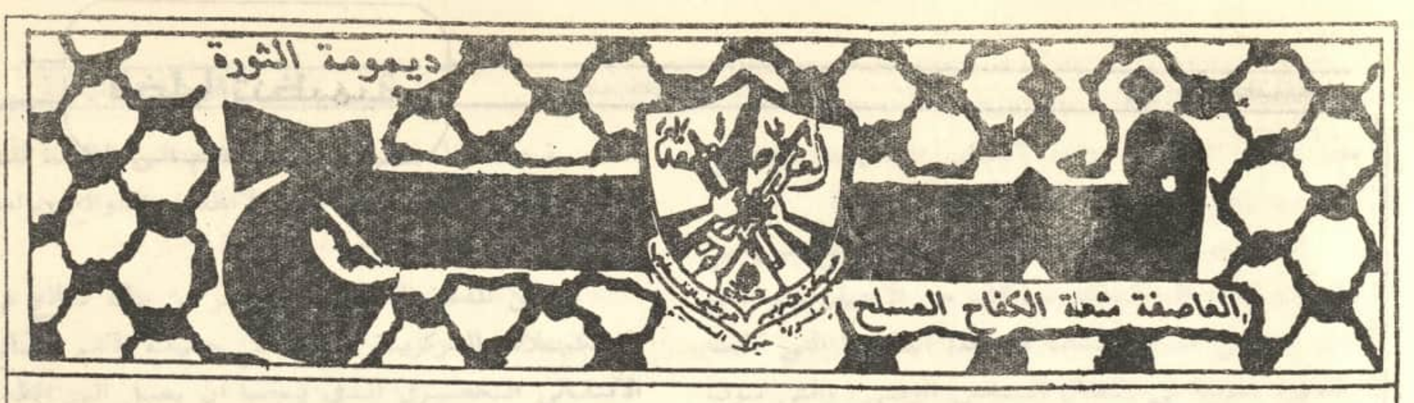


النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

العدد الثالث والعشرون السنة التاسعة والعشرون ديسمبر (النصف الاول) ١٩٩٣

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

مفارقة الزمن

بين هاجس الامن وضرورة الكرامة

■ لم يكن مفاجئا ذلك التعنت الاسرائيلي الذي عبرت عنه مسلكية رئيس الوزراء، اسحق رابين، في لقائه الاخير مع الاخ ابو عمار في القاهرة. فتصريحاته التي سبقت اللقاء حول عدم قدسية تواريخ الجدول الزمني التي نص عليها اتفاق اعلان المبادىء، الى جانب رسائل مبعوثيه، جاءت جميعها لتؤكد اصرار رابين على كسر برنامج الزمن بسيف هاجس الامن الاسرائيلي، بما يجمده عند موقفه الاسير لارضاء المستوطنين. ولم تتوقف التصريحات المنافية لروح الاتفاق ومسعاه نحو السلام خاصة عندما يجد رابين نفسه في حالة مواجهة مع المستوطنين في جنوب قطاع غزة، حيث يصبح الحديث عن نقاط العبور مجال مفاخرة ومتاجرة، تؤكد السيطرة الاسرائيلية المطلقة عليها، بعيدا عن روح الاتفاق ونصوصه التي شملت الانسحاب، والتنسيق والوجود الدولي الى جانب (ان الوقت قد حان لوضع حد لعقود المواجهة والنزاع ولتبادل الاعتراف بحقوقهم الشرعية والسياسية وليكافحوا للعيش في سلام وتعايش وبكرامة وأمن متبادل). كما جاء في ديباجة الاتفاق.

اذا كان هاجس الامن يحكم تصرفات الاسرائيليين ويجعلهم يتصرفون وكان الوقت لم يحن بعد لتحقيق حالة أمن متبادل، فان الفلسطينيين الذين حرموا من الامن والامان خلال قرن كامل حافظوا خلاله على استمرار تمسكهم بالكرامة الوطنية وقدموا التضحيات الجسام، لتجسيد هذه الكرامة في ظل السلام والحقوق الشرعية والسياسية عبر الاستقلال والسيادة وهو الامر الذي يحكم تصرفاتهم الراهنة، سواء على مستوى قمة القيادة. وصولا الى اصغر طفل من اطفال الحجارة.

ان مفارقة الزمن التي لم يدركها رابين هي ان ضرورة الكرامة الفلسطينية في غياب السلام تهدد الامن الشخصي والعام بالنسبة للاسرائيليين في الوقت الذي تحقق فيه ضرورة الكرامة المتحققة بالعدالة والاستقلال الفلسطيني حالة السلام التي تضمن الامن للجميع.

فالجماهير الفلسطينية التي عبرت عن ارتياحها واستبشارها بالسلام وهي تشاهد لحظات توقيع الاتفاق في البيت الابيض، انما عبرت عن ذلك، ليس لانها قرأت النصوص ودخلت في تفاصيل الاتفاق، وانما لانها رأت صورة الدولة الفلسطينية تتجسد في ظل ورعاية الدولة الاعظم. ولمست مفهوم التراجع الاستراتيجي والايديولوجي الذي جعل قادة الكيان الصهيوني يعترفون بوجود الشعب الفلسطيني، وبحقوقه المشروعة والسياسية على ارض فلسطين. ان الجماهير التي ايدت الاتفاق قبل ثلاثة اشهر، تراقب باستياء وتشكك حالة التردي والجمود التي تحكم عقلية رابين وتصرفاته تجاه الوقت، الذي حان على ورق الاتفاق، ولكنه يتمزق تحت اقدام التردد وانعدام الثقة بالنفس. فالدولة التي يحكمها رابين تشكل قوة عسكرية ضخمة، ولقد وصفها رئيس الاركان الاسرائيلي أهود براك في حواره مع جريدة معاريف يوم ١٩٩٣/١٢/١٠، بقوله: (اشعر بوضوح ان اسرائيل في مركز قوة وتفوق على جيرانها. في هذه المباحثات مع الفلسطينيين، التي من الطبيعي ان تثير انفعالات كثيرة لما تتضمنه من مواضيع تتعلق بالامن الشخصي. هم يدركون حقيقة قوتنا وتفوقنا،

البقية ص 22

قضايا تنظيمية

على طريق وحدة المنظمات الشعبية

■ تقتضي المرحلة المقبلة من عمل كافة الصيغ والفعاليات الوطنية الفلسطينية ان تأخذ بعين الاعتبار التغيير في نمط العلاقة بين الامتداد الفلسطيني داخل الوطن وخارجه على أساس من الوحدة والترابط والتكامل.

وما من شك انه في كل مرحلة كانت تتغير فيه ساحة مركز القرار الفلسطيني كانت الساحة الجديدة لهذا المركز تأخذ دورا من نوع جديد تتكثف فيه مشاركتها ودورها وتستقبل المؤسسات المركزية في ضوء المستجدات.

ومن الطبيعي ان يتخذ الانتقال الى الساحة المركز داخل الوطن خصائص جديدة وفريدة حيث يتحد المركز السياسي النضالي بالمركز الحقيقي الجماهيري للتشكيلات الفلسطينية عموما وهو الامر الذي يحدث لأول مرة في هذا الترحال الفلسطيني الشاق.

ان اندماج الاطر بشكل عام وانتقال المركز الى ثقله الجماهيري وامتداده الطبيعي هو اهم هذه الخصائص.

ولدى مواجهة استحقاق اندماج الاطر وانتقال المركز في المنظمات الشعبية الفلسطينية لا بد من الاستناد الى معايير تنظيمية ووطنية سياسية أساسية يمكن ان تظهر جميعها من خلال الاجمال للمتطلبات التالية:

اولا : لابد من وضع انتقالي تنشأ عنه صيغ انتقالية قيادية يفرزها التفاعل التحضيري بين الداخل والخارج والذي يمكن ان تكون قاعدة اولية له تلك الصيغة التي ظهرت لدى التفكير في تشكيل "السلطة الوطنية" الفلسطينية كمرجعية عليا لادارة وتسيير الحالة الفلسطينية في الفترة الانتقالية.

وتكون مهمة الوضع الانتقالي او الصيغ الانتقالية للمنظمات الشعبية هي:

أ ـ اعداد مشاريع اللوائح والانظمة الجديدة لعمل المنظمات الشعبية بحيث ينعكس فيها الوضع الجديد بآفاقه المستقبلية وآفاقها السياسية مع الاخذ بعين الاعتبار للوضع الانتقالي العام للكيان الفلسطيني القادم، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار التمثيل الحقيقي للارض.

ب ـ الاعداد والتحضير للوصول الى تشكيلات جديدة على أساس النظام الذي يتم اقراره عبر مؤتمرات او جمعيات عمومية لها الطابع شبه التاسيسي، وبذلك يتم اختيار الأطر المركزية على أساس اجتياز مرحلة تحضيرية تؤدي الى اندماج مدروس ومبرمج يؤدي تدريجيا الى توسيع دور ومشاركة ساحة المركز الحقيقية.

ثانيا: لابد من الاخذ بعين الاعتبار لبعض المبادىء والقواعد الاساسية او التوجهات الاساسية الضرورية لكي تكتسي بها ملامح تشكيلات وعمل المنظمات الشعبية الفلسطينية في المرحلة المقبلة وهي:

أ ـ اعادة التوازن في طبيعة الدور لهذه المنظمات

قضايا تنظيمية

بين طابعه السياسي وطابعه المطلبي المعبر عن المصالح المطلبية لقواعد هذه المنظمات الشعبية.

لقد طغى طوال المراحل السابقة الطابع السياسي على دور هذه المنظمات في كثير من الاحيان وهو الامر الذي عبر عن طبيعة مهمات المرحلة الماضية التي كانت محصورة تقريبا في النضال السياسي الوطني، والتي سوف لن تبقى مقتصرة عليه في المرحلة المقبلة حيث سيضاف اليه الدور الذي يمليه الواقع الجديد وهو الدور المطلبي المعبر عن مصالح ومتطلبات الشريحة التي يمثلها التنظيم الشعبي المعني وهو الامر الذي يقتضي الاخذ بمبدأ التعبير عن مصالح القاعدة لكل منظمة من المنظمات الشعبية.

ب ـ الأخذ في كل المنظمات الشعبية بقاعدة لدور الفروع من الخارج للمشاركة والامتداد الطبيعي، وانعكاس ذلك في الاطر التشريعية والتنفيذية، وذلك استنادا الى مبدأ وحدة الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه وعدم امكانية التخلي عن اي جزء من اجزاء هذا الشعب.

ان جزءا كبيرا من الشعب الفلسطيني هو في واقع الامر منتشر في الشتات، وبغض النظر عن الفوارق في طبيعة وواقع كل جزء منه حسب ظروفه الموضوعية المتعلقة بالمكان فان الارتباط والتكامل هو سمة يجب ان تعكس نفسها في حلقات واطر الاتصال والتواصل المادي والمعنوي، وفي مقدمة الامر في المنظمات الشعبية الفلسطينية.

ومن المتوقع ان يصادف هذا المبدأ بعض مشاكل التعارض مع قوانين بعض الدول وقرارها السياسي، وهو الامر الذي يجب السعي الحثيث لايجاد الحلول له انسجاما مع مبدأ وحدة الشعب الفلسطيني وطموحه واستمرار سعيه لتحقيق اهدافه واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني ومع حدود الأفاق السياسية للكيان الفلسطيني وعلاقاته وكينونته.

من الطبيعي انه يجب ان تاخذ كافة التشكيلات والمؤسسات الفلسطينية طابع التطلع للاستقلال وان تأخذ تكوينها المتكامل والذي يمكن به وعلى أساسه التعاطي مع اية آفاق مستقبلية.

ج ـ لا بد ان ينعكس في انظمة ولوائح المنظمات الشعبية مبدأ الديمقراطية والاحتكام الى القاعدة لدى اختيار الاطر القيادية او اقرار الانظمة واللوائح وبرامج العمل.

يمكن للفترة الانتقالية ان تعبر عن حالة تماذج في التشكيلات المركزية تأخذ في حقيقة الامر الطابع الانتقالي التحضيري الذي يجب ان يصل الى انظمة تعتمد مبدأ الديمقراطية والتي وفقا لها ينبغي ان يتم التوصل الى الاطر التي تعكس الطابع الدائم والمستقر للمنظمات الشعبية وتشكيلها.

ان مبدأ الديمقراطية مبدأ أساسي من عدة زوايا أهمها انه يجب ان يأتي استنادا الى مبدأ الديمقراطية الشامل في حياة الشعب الفلسطيني وسلطته السياسية ومؤسساته التي تقتضي هذا الطابع، وكذلك لان هذا المبدأ يمكن ان يوفر الكثير من المشاكل والاشكاليات والصراعات او المنافسات التي يمكن ان تؤدي الى مظاهر الانقسام والتفتت.

ولان هذا المبدأ هو المبدأ الطبيعي لكي تكون المنظمات الشعبية معبرا حقيقيا عن مصالح وطموحات قواعدها المشروعة في اطار تكامل الصالح الوطني العام.

اذن ان الاحتكام الى الديمقراطية هو أمر أساسي وقاعدة ثابتة من قواعد ملامح المرحلة المقبلة والتي يجب ان تكون اكثر عمقا وتجذيرا من كل ما سبقها من ظواهر لتطبيق هذا المبدأ في الحالة الفلسطينية ضمن مراحلها الماضية.

د ـ لا بد من الدقة في اختيار رموز وأشخاص الصيغ الانتقالية بحيث يعبر ذلك عن تواصل الماضي والحاضر مع المستقبل واحترام التاريخ مع التطلعات، ويعبر عن الكفاءة والقدرة لانجاز مهام الطابع التحضيري والانتقالي، ويعبر عن الاخلاص والمسلكية الطيبة القادرة على التفاعل مع الشعب ومع قواعد المنظمات الشعبية.

ان صحة اختيار الرموز في هذه المرحلة هو المقدمة الطبيعية لصحة النتائج التي يمكن ان تؤدي الى مسار ديمقراطي سليم معافى من الامراض والنزعات الخاطئة التي يمكن ان تجوف الديمقراطية وتجعلها شكلا بلا مضمون.

كذلك فان صحة اختيار الرموز هو المعبر عن آفاق البنية الوطنية السليمة التي نتطلع اليها في كل مجالات

قضايا تنظيمية

وتشكيلات المؤسسات الوطنية الفلسطينية.

ان كل ما تقدم يجب ان يستند الى تطلعاتنا الاساسية نحو الحرية والعدالة والتقدم، وان ديمقراطيتنا هي الديمقراطية المستندة الى قاعدتين قاعدة الحرية وقاعدة المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة، وبهاتين القاعدتين يمكن ان نقيم الديمقراطية السليمة.

اذن لا بد من الوصول الى اندماج في اطر المنظمات الشعبية الفلسطينية والى اعادة صياغة واعادة تشكيل وكل ذلك في اطار التطلعات.

ويبقى الامر الهام وهو ضرورة ان تأتي اطر المنظمات الشعبية الفلسطينية لتستلهم قاعدة الوحدة الوطنية الفلسطينية ضمن مبدأ التجديد، التجديد في أسس التمثيل ليحقق المشاركة والتكامل وعدم الانقسام، والتجديد الايجابي نحو التفاعل الاكثر والتعاون الاكبر لكي يتمكن الشعب الفلسطيني من خوض احدى معاركه الكبرى وهي معركة البناء بكل ثقة وقدرة على التقدم والتنامي والارتباط بالاهداف.

ومما لا شك فيه ان هذا التصور يقتضي مقدارا من التفهم والتعاون من قبل الاطر والاعضاء المعنيين بحيث يتم ايلاء الأولوية الى التطلع نحو الوضع المستقبلي الدائم والثابت لارساء أسسه السليمة، وتجاوز التطلع الى المرحلة التحضيرية او الصيغ الانتقالية كهدف بحد ذاتها.

ان وعي الآفاق لاقامة مستقبل سليم يتسم بالقدرة على ان تقوم المنظمات الشعبية بدورها القادم هو الذي يعطي حافزا للتفهم والتعاون والحرص على التكامل. وهذا كله يجب ان يقوم على الانطلاق من حقيقة ان شعبنا الفلسطيني هو شعب واحد في الوطن وخارجه، وان كل جزء من هذا الشعب قد اتيحت له الفرصة او المرحلة لان يتحمل قسطا من دوره ضمن مسيرة التناوب بين الساحات التي حملت راية النضال.

وكذلك يجب ان يقوم على الانطلاق من ان دور المنظمات الشعبية قد تضاعف واصبح يقوم على ثلاثة محاور اساسية هي :

اولا : المحور السياسي والمشاركة في المعركة الوطنية الشاملة معركة الاستقلال بكل معانيه وارساء بنية الخط الوطني الفلسطيني في كل شيء.

ثانيا: محور البناء حيث اننا نواجه معركة بناء مجتمع ودولة او كيان يجب ان يتخذ خصائص العصر وان يتهيأ لمواجهة القرن الحادي والعشرين، ويجب ان يقوم على القواعد الصحيحة التي تتيح مناخا سليما وخلاقا في العلاقات الاجتماعية والعطاء الاجتماعي.

وهنا يجب الانتباه الى الدور الخلاق الذي يمكن ان تقوم به المنظمات الشعبية الفلسطينية حيث انها أداة أساسية من أدوات حشد الطاقات الجماهيرية العامة ضمن التكامل والتناسق في معركة بناء المجتمع والدولة بكل مؤسساتهما.

ثالثا: محور دور المنظمات الشعبية الطبيعي في تمثيل متطلبات ومصالح قواعدها، حيث ان هذه المنظمات قد وجدت اساسا في النظام الاجتماعي المعاصر من أجل هذا الدور، وبدون هذا الدور لا يمكن لهذه المنظمات ان تقوم بأي دور آخر في المرحلة المقبلة.

لقد حمل الماضي خصائص أملتها ظروف وطبيعة مرحلة النضال الفلسطيني، وهذه الخصائص تواجه متطلبات واستحقاق التطور وفقا للظروف الموضوعية المقبلة والمناخ الذي سوف يحيط تبعا لهذه الظروف بعمل ومهمات المنظمات الشعبية عموما واخيرا لا بد من الاشارة الى ان التفاعل الصحيح عن طريق خلق صيغ هذا التفاعل بين التجربة داخل الوطن وخارجه في هذا المضمار هو الطريق لاكتشاف الخصائص الانتقالية او الدائمة، وبالتالي فثمة امور لا يمكن ان تنطلق من المسلمات او الرؤية الجامدة، وهو ما يقتضي ان نفتح آفاق التفكير، وكلما كان هذا التفكير مشتركا وواسعا كلما أدى الى النتائج السليمة.

ان الأمر لن يقتصر على مهمة اندماج ووحدة اطر المنظمات الشعبية بين داخل الوطن وخارجه، وانما سوف يتعدى ذلك الى كل المؤسسات التي تقتضي هذا الاندماج وهذه الوحدة، وهو ما يجب ان يتسم بالجمع بين ايجاد القاعدة العامة لهذا الاتجاه، وايجاد القواعد الخاصة تبعا لكل حالة. وما تقدم ينطبق بشكل عام على حالة المنظمات الشعبية ككل، وهو ما يجب ان يتم استكماله ايضا بالنظرة الخاصة والاعتبار الخاص لكل واحدة من المنظمات الشعبية على حدة ■

قضايا نظرية

ملحوظات اولية في العمق العربي والديمقراطي

■ الحوارات الطويلة والمعمقة التي دارت وتدور من حول اتفاق غزة اريحا أولا، ومن حول المرحلة الجديدة التي تواجه المنطقة، تظل اكثر من لازمة وضرورية الان وفي الفترة المقبلة، ولأسباب عدة ومتنوعة، منها أن الحوارات المعمقة تكشف عن الاتجاهات العامة القادمة، وتلك ضرورة لا تخفى عن أي عقل نبيه. وقد تشير الى الاخطار والمخاطر فتتيح للسياسي منا، ان يرى مواقعه وخطواته بوضوح ومعرفة. وهي تشير أو اشارت الى الأبعاد والكوامن التي يرمي لها الاسرائيليون أو يخططون لها، مما يتيح لصاحب القرار منا، ان يتوثق أكثر من قراره ومن معرفة خفايا وأبعاد مرامي وأهداف الاسرائيليين.

ومن جملة تلك الحوارات المعمقة، ذلك الحوار الواسع حول البعد العربي، أو الماضي وأدواته، وحوارات أخرى ذكية وفاهمة، ولكنها تحاول التعليق على الحاضر، انطلاقا من حالة الانسحاب الكامل أو على الاقل، القول بأننا لا شيء ولا نستطيع فعل شيء أمام خطى ورؤية الاسرائيليين، فهم الذين سيصيغون المنطقة كما يريدون، وسيبنون الشرق الاوسط كما يريدون. وسوء هذه النظرة/ الموقف، انها منسحقة ولا ترى أية قدرات في الامة، وان كان هؤلاء يستشهدون بحالات الانكسار في الحقب العربية الأخيرة وهي على أي حال، انكسارات كثيرة، ولكنها وعلى كثرتها، لا تكون كل الصورة حيث نضالات الأمة وكفاحها وعطاؤها.. وايضا حيث للانكسارات أسبابها المحددة الذاتية والموضوعية. وينتج الضياع أو الادغام بين المعطيين تلك الرؤية المبشرة بالعجز والانكسار المسبقين.

ان الرؤية الموضوعية، وهي التي قاربتها جمهرة من المفكرين والكتاب، تلك التي اشارت الى مرحلة جديدة ستمر بها كل المنطقة، وقراءة حالة التجزئة وتراكمها في الحقب الاخيرة، والانطلاق من الواقع ببرامج عملية تقود الى التوحيد الكلي، ذلك التوحيد الذي يراعي عامل الزمن، وعوامل التراكمات التي ولدتها بنية التجزئة. فالوحدة ضرورة تنفي واقع التجزئة، والوحدة ضرورة لكي تأخذ الامة العربية مكانا يليق بها في مواقع العالم المعاصر، وأهم ما اشارت له هذه الكتابات، هو أن الحرص على البناء الاقتصادي المتكامل مع الاجزاء العربية الاخرى، يشكل الضمانة الموضوعية، لئلا تزيغ الخطوة السياسية الجديدة عن جادة الاتجاه نحو العمق العربي، وعدم الولوج في نظرية الاقتصاد الاسرائيلي "القائد" في النظام الشرق الأوسطي الجديد من جهة، ومن جهة أخرى لا تؤسس الثابت للنظام الدولي الجديد على حساب مستقبل المنطقة وطموحاتها بالحرية والاستقلال وبنائها الحضاري المميز.

لماذا الافتراضات السهلة؟

قضايا نظرية
قضايا نظرية

وأيضا.. كانت هناك في المطروح افكارا تطرح افتراضات سهلة، تقوم على ان كل شيء انتهى، ولن يكون الفلسطينيون في المرحلة الجديدة الا جسرا (في احسن الاحوال) للعصر الاقتصادي الاسرائيلي. ويدلل هؤلاء على صحة افتراضهم، من أن الفلسطينيين كانوا في المراحل السابقة، في مقدمة تيارات النضال الوطني والقومي، والضاحك الباكي لدى هؤلاء انهم يريدون توظيف ذلك الموقع الكفاحي الكبير، الذي شغله الفلسطينيون في الحقب الماضية، في غير اتجاهه الصحيح، حتى ينفون عنهم كفاحهم واحساسهم الكبير والشامخ بالانتماء لحضارة عربية اسلامية ولأمة عربية مجيدة، لا يستطيعون بحكم التاريخ والجغرافيا والآمال المشتركة، الفكاك لا بالرغبة ولا بالدور من تلك الاحكام الموضوعية. كما لا يستطيعون ان يتجردوا من ارث نضالي ساهم به الشعب كله، ولا يملكون ان يتجردوا من احلام وآمال، هي بالضرورة تلازم الانسان بمجرد كونه انسانا!! فكيف بحالة الفلسطينيين، وقد اتسعت عندهم كل هذا السياقات معا بحكم الموقع والدور والتجربة، ناهيك عن الانتماء واحكام الجغرافيا وصرامة التاريخ الذي لا فكاك من احكامه.

والادهى ان تلك المغالطة السابقة، تبرز فاقعة وغير منطقية، عندما ترى أو تقرأ اتفاقية اعلان المبادىء بتلك النصوص (التي فيها وعليها الكثير) وبعيدا عن قراءة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية لكل ما يعنيه ذلك الاعتراف من نقض للفكرة الايديولوجية الصهيونية التي قامت على نفي الاخر (الفلسطينيين) لتصل وبعد عشرات الايام، وبفعل النضال الفلسطيني والقومي العربي العام، الى نفي النفي والاعتراف بالشعب العربي الفلسطيني، بكل ما يتطلبه ذلك من الصهاينة من اعادة لقراءة ايديولوجيتهم واولولياتها.. ونحن لا نغفل هنا، ان الفكرة الاسرائيلية الجديدة تقوم على تغيير في الاساليب، ولكن حتى تغير الاسلوب له معانيه الكبرى والتي لا يجب ان تغيب عن اذهاننا، ان مجرد قولهم باستبدال الاحتلال العسكري واعتباره الآلة الاولى في بنية الدولة وطموحها، الى اعتبار الاقتصاد العامل الاول والمحرك الاول، حتى مجرد هذا من المفروض ان يقودنا الى استنتاجات غاية في الاهمية، وفي مقدمتها استنتاج فشل نظرية التوسع والاحتلال، وفشل نظرية المعسكر الاسبارطي، في محيط عربي واسع، وهو ما يتطلب منا ومن اولئك المفكرين اعادة تقويم لزلزالين مهمين أولهما اجتياح وحصار بيروت سنة ١٩٨٢، وفعل الانتفاضة العظيم، فهذان الحدثان كانا بمثابة الزلزال على البنية العسكرياتية للأيديولوجية الصهيونية، وحتى تكتمل هذه المسألة لا بد ان يضاف، ذلك الكابوس الذي عاشته وتعيشه الصهيونية جراء الزيادة السكانية العربية في الاراضي العربية لـ ١٩٤٨، فان الاحساس اليومي أنه تعيش في وسطهم جالية عربية يكاد يصل عددها الآن الى مليون نسمة فماذا يكون عليه الوضع بعد عقد أو عقدين.. الا يمكن ان يقود - مجرد الزيادة الطبيعية للولادة - الى وجود دولة ثنائية القومية حتى في ذلك الجزء الذي تعتبره الصهيونية جزئها الاساسي!!؟ ان القفز عن هذه الحقائق، يفقد القراءة الموضوعية علامات للطريق الصحيح والاستنتاجات الموضوعية، ويصبح الامر صراع حلبة محسوم النتائج حتى قبل بداية الجولة الاولى!! وواقع الحياة، وواقع كلا الخصمين، وواقع التاريخ والمستقبل والحقائق الموضوعية، يدلل على أن مجرى الصراع أي صراع انما تقرره الارادات والمعطيات الموضوعية: مما يفرض على من يتصدى لمثل هذه القراءات، ان يجهد الذات لرؤية الحقائق كما هي وبدون اضافات ذاتية او خاصة.

وكل ذلك يتطلب مزيدا من الانتباه والوعي

ان المرحلة الجديدة، تبدو وأكثر من اي مرحلة سابقة، الاكثر تطلبا لفهم موضوعي وحركي لاحتياجات النضال، لاحتياجات الديمقراطية التي تجلب كل الطاقات والكفاءات لتسهم في عملية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي.. ان الفلسطينيين يسعون بوضوح لبناء دولتهم المستقلة، وانطلاقا من الواقع المعطى، وعلى جهدهم وعطائهم يتوقف الكثير، واذا حسموا او حسم خيار شكل البنية الاقتصادية، ضمن الاقتصاد الحر وفاعليات السوق، فان الاكثر اهمية هو بناء اقتصاد مستقل متداخل ومتنام مع الاقتصاد العربي، واقتصاد مستقل وغير تابع للاقتصاد الاسرائيلي، وفي هذه النقطة يكرر الرؤية القومية، على كلا الجانبين، الجانب الفلسطيني والجانب العربي، الجانب الاول معني بملاحظة ان عمقا يمتد من شرق النهر الى تطوان وعليه

قضايا نظرية
قضايا نظرية

ان يبذل الجهد للتواصل مع ذلك العمق في البناء والتجارة والاقتصاد، وعلى الجانب العربي ان يظل يدرك ان امتداده ونموه الحقيقي يبدأ في الارتباط بفلسطين، لانه من تلك البوابة تمر رياح الاحتلال ورياح الاستقلال، ومنها تمر نهضة الأمة وبها تنتهي، ان رجل الاقتصاد العربي الذي يملك رؤية اقتصادية سابقة لا بد ان يعمق ارتباطه الاقتصادي بالبنية الاقتصادية، لأن قوة تلك النقطة تمثل منفعة استراتيجية على كل المستويات، وفي قلبها المنفعة الاقتصادية، ان القفز عن دروس ومآسي المراحل السابقة سيمثل حفرا قاسية لن نمنع انفسنا عن الوقوع بها، اذا لم نعها ولم نتعظ من مرارتها، فالركون الى القطرية، اذا استمر، سيؤدي الى تهشيم كل الاقتصاديات في كل اقليم او بلد عربي، أمام الاقتصاد الاسرائيلي!! الذي لا يخفي تبشيره بقيادة اقتصادية للسوق الشرق اوسطية. ان هذا الكلام يعني كل الاجزاء والاقاليم في وطننا العربي. فاذا لم نترابط اقتصادا وحضارة، ولم نرص الصفوف وراء خطوة بناء الدولة الفلسطينية وتحقيق الانسحابات الكلية من كل اراضي الضفة والقطاع، واقامة الدولة المستقلة بعاصمتها القدس، وننشط الكل لاقامة العمق الاقتصادي الفلسطيني المستقل. فان النتائج السلبية ستتجاوز فلسطين الى كل الاجزاء الاخرى.

.. ولا بد من التذكير ايضا، ان رأسمال الوطن الفلسطيني، هو الكفاءة الاقتصادية والعمل والثقافية الفلسطينية معنية اكثر من الاخرين، بأن تنهض وتشمر عن سواعد العطاء والبناء، لتقيم اقتصادها وبناءها المستقل المفتوح على داخله العربي، وان تسهم في اقامة البنية الاقتصادية السليمة التي تهدف الى الربح والبناء، الى بناء وطن واعطائه ملمحه الاقتصادي المرتبط بحضارته وتاريخه، فالربح لا يمنع ذلك، لان الربح من شروط الاقتصاد، ولكننا يجب ان نبحث عن الربح مع البناء، لا الربح مع التفريط بالوطن. نعم ان الربح مشروع ولكن ذلك الربح المبارك الذي يعزز حضارة الامة ولا يكون طاردا لها.

وتظل قضية اخرى، قضية تعني البنية السياسية، وهي قضية اعطاء الامل والضوء لتتفتح في بستان الوطن كل القدرات والطاقات، وان يضمن لها، تفجير ذلك العطاء والقدرة في كل مجالات الحالات، في الاقتصاد والثقافة، في الحياة السياسية وفي الحياة الاجتماعية فحشد الطاقات والكفاءات مسؤولية القيادة السياسية أولا، ومسؤولية تلك الكفاءات ايضا، التي عليها ان لا تكل ولا تمل وهي تبحث عن دورها وذاتها، لان عليها ان تلعبه وفي كل المجالات، ولنتذكر ان واحدا من اسباب توارث الامة في الحقب التاريخية الاخيرة، ان كفاءاتها تستوطن واستوطنت الهجرة لأسباب كثيرة، وما علينا نحن، الا ان نلغي تلك الاسباب او نقللها الى اقصى حد ممكن على الاقل، لكي نستطيع النجاح في المهمة الجلل، مهمة بناء وطن ودولة. وهو ما ينقلنا الى موضوعه "الديمقراطية" التي يجب ان تكون من حقائق الحياة اليومية وفي كل مجال من المجالات الحياتية. ان مناخ الحرية يشكل شرط البناء وشرط الحيوية وحشد الجهود والطاقات، فالحرية مناخ جاذب بنفس المقدار الذي تكون فيه الديكتاتورية والتسلط مناخا طاردا للمال والكفاءة والمقدرة، ونحن كشعب فلسطيني، سواء اولئك الذين عاشوا في الاراضي المحتلة، فتعلموا الحرية بمقارعة الاحتلال وقسوته، حتى اصبحت الحرية جزءا من قسماتهم، او أولئك الذين عاشوا مناخ الثورة فبنوها بالحرية، وبفكرة "دع مائة زهرة تتفتح في بستان الثورة" فصارت الحرية والديمقراطية والحوار شأنا ذاتيا من خاصية الروح والذات ولا يمكن استئصالها وهي فوق ذلك ضرورة يراها وعينا، وتفرضها حقائق الحياة المعاصرة. ان الحرية مناخ والكل معني بترسيخه في وقائع الحياة والبناء، فمنه منطلق الخطوة الصحيحة لتجسيد الحلم الكبير، ومنطلق ما هو صحيح وصائب في عملية بناء دولة نطمح لان تكون مستقلة وذات عمق عربي وتاريخي وحضاري. ففي توفر مناخ الحرية، تصبح الكفاءة المهاجرة في موقع التساؤل وفي مناخ الحرية متسع للكل، للبناء والعطاء، وليكن الفيصل الواقع، والاحتكام الى صندوق الانتخاب، بكل ما يقوله الصندوق من افكار، وخصوصا ان وجوده يفرض على السياسي ان يكون متداخلا بمواقع الشعب، ويفرض على الشعب ان يكون فاعلا ومساهما في عملية البناء والمراقبة والعطاء، مما يؤكد ان مناخ الحرية يولد دورة كاملة من مناخ وروح العطاء والحرية والالتزام في كل زاوية وموقع، وفي كل مصنع ومدرسة وجامعة وحي.. فهي دورة تفجير الطاقات في عملية واحدة، عملية بناء وطن مستقل ■

لنطور اتفاق اعلان المبادىء..
لدولة مستقلة

■ اتفاق اعلان المبادىء الذي وقع بين طرفي الصراع، يشير الى الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات، وبعدها يتم الانتقال الى ترتيبات الحل النهائي. وما يهمنا هنا، هو الوقوف حول مسألة مهمة، يتوقف عليها الكثير للوصول الى الحل النهائي والدولة المستقلة، او الاستقلال الناجز والحقيقي، وهي مسألة ان تلك النتيجة الموعودة، ستتوقف الى حد كبير وحاسم، على نوعية ادائنا جميعا (منظمين وجمهور)، وتحديدا على مدى ايجابية ذلك الأداء وبراعته، في كل ميادين الحياة.

١ - الاداء المتميز في الوحدة..

بداية الرهان ستكون على كيف يمكن للفلسطينيين ان يحافظوا على وحدتهم، وكيف يحلون حلا صحيحا تلك الصراعات والتناقضات في صفوف الشعب وبين الافكار والتيارات حلا صحيحا وملائما. وما هو الشكل الذي سيلجأون له في حل تلك الصراعات، هل هو الحل العنيف والذي سيأكل في طريقه الاخضر واليابس معا؟ ام يتركون تلك الصراعات دون حلول ولتفعل فعلها في هدر الجهد والطاقات والزمن؟ ام يبرعون في ايجاد الحلول الواقعية والمنطقية والتي تنزع كل فتيل، مؤكدة على أهمية وحدة الصف من خلال ما يقدم من حلول صحيحة ومنطقية تؤمن بها الاغلبية الجماهيرية وتتفاعل معها.

ولكن وقبل ان نقول ان الطريق الثالث (السابق) هو المنطقي والمعقول والضروري، فلنحاول القاء نظرة على بعض من الاشكاليات التي ستواجه الجميع.

- اشكالية الداخل والخارج؟

ان هذه الاشكالية والتي قد تطرح، من بعض ضعاف النفوس هنا أو هناك، لن تخفي الغاية أو الغايات من وراء طرحها، فهي غاية المصلحة الفردية أو التطرف - وكما قلنا في اعداد سابقة من نشرية فتح - لقد أسهم الشعب كله في عملية النضال تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، وما انتقال مركز ثقل الكفاح من بلد الى بلد ومن الخارج الى الداخل، أو من الداخل للخارج، الى نتائج الوضع النضالي الفلسطيني - كشعب يعيش حالة الشتات - من جهة، ولحاجات العملية النضالية وطبيعة الظروف من ناحية أخرى، مما يقود لان تتحدد مقاييس او تضاف معايير أخرى، تحدد سمات المناضل الجماهيري، وكمثال.. فان المرحلة الجديدة تتطلب الى جانب الاندفاع الوطني والنضالية سمات اخرى مهمة، مثل الكفاءة والمقدرة، وفي كل المعايير السابقة واللاحقة يظل معيار الالتزام الوطني مهما وحاسما، والا ما فائدة الكفاءة عندما تفقد معيار الالتزام الوطني، وايضا فان الالتزام الوطني دون كفاءة وقدرة قد يؤدي الى الكارثة..

وهنا تبرز حكمة القيادة، في السهر المستمر على تطبيق مبدأ المعايير مجتمعة والاهتمام بتحسين الكفاءة وتطويرها باستمرار لدى الكادر الملتزم لتتوازن مع معيار الالتزام الوطني. وكذلك العمل المستمر على خلق الكادر المجرب وذي الخبرة وكيفية انتقائه من وسط الحالة الجماهيرية الواسعة..

وتظل مسألة اخرى في هذا المجال، وهي مراعاة ان كثيرا من التناقضات التي ستنشأ ستكون وليدة مرحلة الاحتلال، ووليدة ما زرعه من الغام خلفه لتنفجر في صفوفنا، وخصوصا ان جزءا اساسيا من الكيان الاسرائيلي، يراهن على فشل الفلسطينيين في التطبيق عند شروعهم في بناء دولتهم، ومقدمة الفشل تتبدى في الغرق في صراعات مهلكة بين الفلسطينيين أنفسهم تحت دعاوي الثأر من الماضي، او خلافات على الارض او حجم التركة، او بين الداخل والخارج، او حتى بين من يستحق او لا يستحق ناهيك عن المراهنة على الصراعات بين التيارات المختلفة، وما علينا الا ان ندرك انه في حالة سيادة مثل هذه الطروحات والافكار المدمرة، فان الحريق سيأكل كل شيء.. وهي النتيجة التي علينا جميعا وأيا كان موقعنا وتيارنا، ان نعرف، لكي نسابق الزمن في اخمادها وحلها حلا صحيحا، متمسكين بمقادير عالية من الحكمة والحلم والنفس

الطويل، وواضعين كل تلك الصراعات في خانة الصراعات في صفوف الشعب، والتي لا يجوز ان تحل باطلاق النار والعنف، بل بالحلول الديمقراطية والموضوعية، والتي يحس بها الجميع، ان العمل للمصلحة العامة وبها، وحده الذي يتكفل بالحل المناسب وبان الوطن سيكون للجميع، وسيبنى اكثر قوة ومنعة بجهد الجميع، وهو ما سيفترض على الجميع، ان تكون الكفاءة والالتزام في موقعيهما، وان يكون الرجل المناسب في المكان المناسب لأي جزء من شعبنا انتمى، وبغض النظر عن قريته ومدينته وانتمائه السياسي.

- اشكالية القبول والمعارضة

يمكن القول ان هذه الاشكالية ليست بالاشكالية المستحدثة او المستجدة، فهي رافقت مسيرة الثورة الفلسطينية، ولا ناتي بالجديد، ان نقول بأنها ستظل موجودة في مجتمعنا كاي مجتمع اخر، لأن اشكالية "المع" و"الضد" اشكالية الانسان. "فاختلاف امتي رحمة". والاختلاف في الرؤية دلالة حيوية وحياة. فالامر من هذه الزاوية ليس. مرعبا ولا مخيفا، ونضيف انه ضرورة من ضرورات المجتمعات الحية والحركية. ولاننا لسنا بحاجة الى مجتمع محنط وذي لون واحد، لا مكان فيه لـ "الا" والرأي الاخر، لاننا ان عشنا هذه الحالة فسنكون حينها كالعائش في بركة آسنة. ونماذج المجتمعات التي عاشت هذا الوضع لا تزال ماثلة امام أعيننا.. ونحن نسعى لمجتمع حي متحرك، نابض وديمقراطي، مجتمع نموذج قادر على الاستقطاب في كل مجالات الحياة، ومجتمع مثل هذا لن يقوم الا اذا كان يؤمن حقا بضرورة الاختلاف، وبالشورى والديمقراطية.

اما من حيث الاشكالية، فهي بعض افكار خاطئة في هذا المجال، تلجأ للتخوين لكل من يخالفها الرأي، او تلجأ للعنف والتغييب لكل من يقول لا، حتى دون تفحص لماذا يقول لا. انها النظرة الضيقة التي تعتقد انها تملك الحقيقة المطلقة، وانها على حق وصواب وغيرها على باطل وخطأ.. وكأن اصحابها انبياء، لا يدركون ان عصر النبوة انتهى، وان لا عصمة الا لنبي. وهكذا يتبدى أن الاساس الفكري لمثل هؤلاء، هش وضعيف وغير منطقي تماما كمخالفتهم لاشكالية الانسان القائمة على الاختلاف والتنوع كضرورة وكقدرة على مواجهة الاحتمالات المتنوعة لحركة الحياة ذاتها.

ان خبرة الثورة الفلسطينية في هذا المجال، افساح المجال للاختلاف ضمن دائرة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وضمن حد الاستقلال الوطني، وهما شرطان سيستمران في المرحلة المقبلة، مع الحفاظ على حرية اخذ الموقف المستقل ضمن حدودهما، دافعهما والشرطان موضوعيان لانهما لا يتناقضان مع توجهات الامة لمن يتبنى تيارا قوميا وحدويا، ولا يتعارضان مع البعد الحضاري، لمن يتبنى تيارا اسلاميا، وهما أيضا شرطان عمليان، طالما أن نتائجهما تقود الى تحطيم الرؤية التي تلتزم بروئي خصوم الامة واعدائها، طالما أن النضال الوطني في فلسطين والتخلص من الاحتلال يمثلان أولويات اي برنامج تحريري وطنيا او اسلاميا او قوميا..

ومن جانب آخر، ان الوطن للجميع، وبناءنا لدولة مستقلة، يستلزم النص على الحرية، والايمان بها ايمانا عمليا وشخصانيا لكي يمكننا تجاوز كل المناورات، وتجاوز اشكاليات الواقع الصعب الذي يعيشه شعبنا في الضفة والقطاع، ان الجهود الكبرى المطلوبة تحتاج لتوحيد كل الجهود، حتى وان اختلفت الافكار، وما نطالب به، هو ان يشق دعاة مثل هذه الافكار، الشرانق الديكتاتورية، التي تريد رأيها او لا ترى الا ذاتها وفكرها، لانها خطرة ليس على تنظيمها فقط، بل تمثل خطرا على القضية الوطنية، في مرحلة نحن احوج ما نكون فيها، لكل الطاقات والجهود، ولكل الكفاءات والقدرات، ولكل الافكار الحكيمة، فخطوة بناء وطن مستقل، ستمثل - وبأي مقياس معيار للمستقبل ليس على مستوى فلسطين فقط، بل على مستوى المنطقة وتطوراتها والى اجيال كثيرة..

ان الجهد الوطني مطالب بالتجمع والالتقاء على قاعدة الضفة والقطاع، وعلى قاعدة بناء الوطن النموذج، والكل مطالب بصون الديمقراطية، وجعل معيار الحرية والبناء الشعار الأول، والتطبيق الأول واليومي في كل مناحي الحياة، لانه المدخل الصحيح لتحقيق خطوة أساسية وحاسمة من خطى شعبنا نحو الحرية والاستقلال. وعلى الفتحويين في كل مكان الانطلاق من هذه الحقائق، في حوارهم مع الذات ومع الآخر، والفتحويون مطالبون باعطاء النموذج بسلوكهم وعملهم، وبالحكمة والحلم الكبيرين اللذين يتعاملان بهما مع قضايا واشكالات الواقع وبناء الوطن..

وثورة حتى النصر.

المستوطنون الاسرائيليون يطرحون صعوبة السلام

يظل وجود المستوطنات الاسرائيلية، بؤرة مثيرة للمشاكل. فقد زرع هؤلاء في الارض الفلسطينية، وهم يحملون افكار الصهيونية التوسعية. وهم يرون في انفسهم خطوة نحو تحقيق اسرائيل الكبرى.. ولذلك فهم يقاومون أي فكرة تحول ذلك.. فوجودهم وأمنهم، يشكل صورة مستقبلهم!!.

■ مازال الجيش الاسرائيلي يعزز من تواجده في مدن الاراضي الفلسطينية المحتلة، ويفرض نظام حظر التجول الذي يشمل الفلسطينيين فقط، على تلك المدن، وذلك لحماية آلاف المستوطنين الاسرائيليين، الذين يتجولون تحت أعين رجال الجيش الاسرائيلي، يحملون اسلحتهم المتنوعة، ويستعملونها في كل وقت يرونه مناسبا لهم في قتل الفلسطينيين وجرحهم، والذين يقومون بالهجمات على الفلسطينيين في بيوتهم ومدارسهم ومساجدهم، وحتى في الطرقات التي يسلكونها في تنقلهم.

وحسب ما أعلنه اسحاق رابين، فان عدد افراد الجيش الاسرائيلي المنتشرين في الضفة الغربية وقطاع غزة، هو اربعة اضعاف عددهم على الحدود مع لبنان وفي منطقة الحزام الامني الموجود جنوبي لبنان، وان هؤلاء يبذلون جهودا جبارة، بهدف السهر على أمن المستوطنين الاسرائيليين في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ويعاون هؤلاء الذين يكونون مائة وعشرين سرية عسكرية، وحدات اضافية من جهاز الامن الداخلي (الشين بيت).

ومع ذلك فان رئيس اركان الجيش الاسرائيلي ايهود باراك، أقر في اكثر من مناسبة، أن الجيش لا يستطيع ضمان الامن الكامل للمستوطنين، وأنه يتوقع المزيد من الصعوبات في المستقبل لمواجهة الاوضاع المستجدة.

وتنصب الجهود الاسرائيلية على استغلال الوضع الحالي، ومنع التجول للقبض على أكبر عدد ممكن من الرجال الفلسطينيين الذين يقومون بالرد على الاعمال الاستفزازية للمستوطنين الاسرائيليين، حيث عاد افراد من الجيش الاسرائيلي الى احتلال كثير من المواقع، ونصب نقط المراقبة، ونشر الحواجز الثابتة والطيارة، متذرعين بالفصل بين العرب واليهود. وقد جاء نقلا عن جهات عسكرية اسرائيلية عليا، بان هذا الانتشار المكثف للجيش الاسرائيلي، سيستمر حتى انتهاء العملية الواسعة النطاق، للقبض على اعضاء منظمات فلسطينية، طوروا أساليب عملياتهم السابقة ضد وحدات الجيش الاسرائيلي، وعناصر وحدة المستعمرين، الذين يقومون بقتل الفلسطينيين، وهم مختفون في زي عربي.

وتقول المصادر العسكرية الاسرائيلية أنه ليس أمام الجيش الاسرائيلي حدودا او قيودا على تخصيص المزيد من القوات والمصادر من أجل القبض على منفذي العمليات الفدائية الفلسطينية، حيث تعلن هذه المصادر أنها تسعى للقبض على عناصر مجموعة فلسطينية فدائية، كانت قد التفت حول الشهيد عماد عقل، الذي اغتالته وحدة من المستعربين في قطاع غزة قبل اسبوعين، بعد هربه من مجموعة من زملائه من مخيم جباليا عام ١٩٩٢، ليجدوا ملاذا لهم في جبل الخليل، وليشكلوا نواة صلبة من خمسة عشر عنصرا مسلحين، زاعمة أنها تريد منع هذه المجموعة من القيام بمزيد من العمليات في الايام القادمة، بهدف نسف تنفيذ عملية السلام، من خلال تلك العمليات.

ورغم ما يدعيه المسؤولون في الحكومة الاسرائيلية من حرص على السلام، فان وقائع الاحداث تثبت أن التواجد العسكري، لا يهدف الا الى المزيد من القتل للشباب الفلسطيني الذي يقوم بما يقوم به من أجل انسحاب الجيش الاسرائيلي وتحقيق السلام على اراضيه المحتلة.

ان عمليات الانتقام وجرائم القتل التي يقوم بها المستوطنون الاسرائيليون وأعوانهم من اعضاء اليمين الاسرائيلي، تنذر باتساع نطاق دائرة القتل، حيث تشير آخر المستجدات الى أن الموقف على شفا الغليان التام، وأن ما آلت اليه الامور، هو ثمن تغاضي الجيش عن الاستفزازات التي نفذها المستوطنون في الاراضي المحتلة. وأن دائرة العنف اليهوديةقد دخلت في عملية دوران مذهلة، لن توقفها سوى خطوة حازمة وحادة من جانب الجيش، بتوجهات مباشرة من الحكومة، وترى صحيفة يديعوت احرونوت، أن النيران المشتعلة من جراء الاحتكاك الدائم بين العرب واليهود، تحول الحياة الى حياة مستحيلة، كما أن الوضع الحالي يطرح نموذجا واضحا لمصاعب التسوية الممكنة. ويعود ذلك الى عدة أسباب أهمها:

١- ان تفكير الاسرائيليين لم يتغير مطلقا ازاء الفلسطينيين. حيث لا يزال تصريحاتهم وتصرفاتهم تؤكد ذلك، فهناك من لا يزال يطالب بمغادرة العرب جميعا أرض اسرائيل المحتلة من قبلهم، ويدعو الى تدمير المسجد الاقصى واقامة معبد اليهود مكانه، ويعمد الى اثارة الفلسطينيين بالقيام بأعمال استفزازية.

٢- المستوطنون الاسرائيليون يرفضون التخلي عن الاراضي التي احتلوها في السنوات الماضية، ويرون في تخليهم عنها نهاية احلى الاحلام الصهيونية في تحقيق اسرائيل الكبرى، ويؤكد الكثير من هؤلاء المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية رفضهم التخلي عن الارض التي يعتبرونها ملكا لهم. وأنهم سيحاربون الفلسطينيين.

٣- يتقاسم المستوطنون الاسرائيليون احساس مشترك حول مستقبل الاراضي الفلسطينية المحتلة، عند تنفيذ الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، وهذا الاحساس يجعلهم يشعرون بهاجس الضياع، لانهم يعتقدون بان لاسرائيل مهمة خاصة، وهي اقامة الدولة المثالية الصهيونية لليهود.

٤- يسعى المستوطنون الاسرائيليون الى عرقلة السلام، ويحولون الاراضي الفلسطينية الى ساحات قتال دامية، حيث يعمدون الى لبس لباسهم الديني التقليدي، ويضعون الحواجز على الطرقات، ويطلقون نيران اسلحتهم على الفلسطينيين وبيوتهم وسياراتهم.

٥- يرى المستوطنون أنه ما زال أمام الصهيونية الكثير لتحقيقه، مثل جلب المزيد من المهاجرين اليهود الى اسرائيل، واستغلال الموقع الاستراتيجي للمنطقة لاقامة الجسور بين الشرق والغرب.

وبينما تصدر تصريحات عن المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية، يعرب فيها عن رأيه القانوني، الذي أوضح فيه الاسباب التي جعلته يقرر أن تنظيم (هشومير) الذي أعلن المستوطنون عن تشكيله مؤخرا داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، هو تنظيم مخالف للقانون وأن (مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة) هو تنتظيم يحرض على التمرد معتمدا في ذلك على الامر العسكري، الذي كان أصدره الحاكم العسكري للضفة الغربية في بداية السبعينات، والذي نص على أن مهمة فرض القانون والنظام العام في الضفة الغربية هي من اختصاص الحكم العسكري مما يجعل تنظيم (هشومير)، يحل محل الجيش في مهمته، وهذا الامر بحد ذاته يعتبر تحريضا على التمرد. بينما تصدر هذه التصريحات، يأتي رد (مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة) في بيان دعا الى اسكات المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية واخراسه. ويتقدم افي فرحان عضو مجلس المستوطنات في الضفة الغربية، بدعوى ضد المستشار القانوني، يتهمه فيها بأنه يشهر بقادة المستوطنين، وبأنه يستغل منصبه لاهداف سياسية. وقال أحد قادتهم أن المستوطنين سيمنحون المستشار القانوني أسبابا عديدة لتقديمهم الى المحاكمة بتهمة التمرد.

ان الحرب التي يشنها المستوطنون الاسرائيليون ضد الفلسطينيين، انما تهدف الى وقف عملية السلام، وتكريس الاحتلال، وبرغم انتشار الجيش الاسرائيلي، فان العمليات مستمرة ومتزايدة، لان الجيش منشغل في مطاردة عشرات، تحت شعار الحرص على السلام، والحكومة الاسرائيلية مكتوفة الايدي أمام ما يجري.. ومنهم من يدافع عن اعمال المستوطنين ويعزوها الى أعمال الفلسطينيين. وهذه تطرح تساؤلا كبيرا عن مدى اقتناع الاسرائيليين بالسلام، ومدى استعدادهم للتعايش مع الفلسطينيين، حيث لا يزال المكر، ولا تزال الاحقاد، توجه الجميع.. في أعلى سلطة الحكم، وفي نطاق الجيش الاسرائيلي، وعند جميع المستوطنين■

حول "السوق الشرق اوسطية"

السوق الشرق اوسطية ليست فكرة جديدة

■ كثر الحديث مؤخرا حول السوق الشرق أوسطية، وخصوصا بعد توقيع الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني. وأخذ الحديث يتركز أكثر فاكثر على الملحق الاقتصادي الذي جاء ضمن عدة ملحقات للاتفاق، وتركز الحديث بالتحديد حول مسألتين:

الأولى: ان الاتفاق سيفتح الاسواق العربية للبضائع الاسرائيلية، وبالتالي ستشكل الضفة والقطاع مستقبلا جسرا اقتصاديا لاسرائيل تعبر منه البضائع الاسرائيلية الى السوق العربية.

الثانية: ان التسوية القادمة ككل ستؤدي الى نشوء سوق شرق أوسطية جديدة في المنطقة.

بداية تجدر الاشارة الى مسالة السوق شرق أوسطية التي كثر الحديث عنها مؤخرا وكانها اكتشاف جديد. بينما الحقيقة هي أن الدوائر الحاكمة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، ومنذ انهيار المعسكر الاشتراكي بدأت في اعادة رسم تصوراتها الاستراتيجية على ضوء الوضع الجديد كلية، والذي بدأ يتشكل في العالم. ومن الطبيعي أن تحظى منطقة الشرق الاوسط باهتمام شديد من حيث رسم تصور لمستقبلها يخدم مصالح واستراتيجيات الدول الغربية عموما.. ونظرا لأن الولايات المتحدة واسرائيل هما أكثر الاطراف الدولية نفوذا في المنطقة، فمن الطبيعي أن يبادروا لرسم تصوراتهم الخاصة بالمنطقة كي تكون لهم اليد الطولى في السيطرة الاستراتيجية الجديدة.

وقد تبلورت هذه الاستراتيجية الجديدة للمنطقة منذ عدة سنوات، وبالتحديد في السنوات الثلاثة الاخيرة، ومن خلال ندوات بحثية عديدة معلنة وليست سرية في روما، بروكسل، باريس الخ.. وقد بدء بتنفيذ هذا المخطط منذ سنوات، وهو عبارة عن تصور شامل يهدف الى بناء نظام جديد في المنطقة بديل لنظام سايكس ـ بيكو، وهو ليس سوق شرق أوسطية، انه نظام شرق أوسطي جديد وشامل، على الصعيد الجغرافي والاقتصادي والسياسي.

ويتكون هذا النظام الشامل الجديد للشرق الاوسط من ثلاث منظومات سياسية واقتصادية، وأمنية وهي:

أولا: المشرق الجديد، ويضم مصر، الاردن، سوريا، لبنان، والكيان الفلسطيني اذا ولد، او اذا دمج (بكيان كونفدرالي قبل ان يولد) هذه المنظومة تكون بقيادة اسرائيل حيث تتركز الصناعات الثقيلة وتوزع الصناعات

السوق الشرق اوسطية تصور لنظام جديد وشامل

الخفيفة في سوريا ومصر..

ثانيا: منظومة الخليج. وتضم بلدان التعاون الخليجي، والعراق وايران بعد تغيير النظامين وبعض الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق...

ثالثا: المنظومة المغاربية. وتدمج مع أوروبا الغربية، وتتم عملية فصل كامل بين المشرق والمغرب. أما بقية الدول العربية الموجودة في افريقيا، مثل السودان، الصومال، ارتيريا، فتلحق بالمنظومات الافريقية.

ان اهداف هذا النظام الشامل الجديد للشرق الاوسط عديدة، لكن ابرزها على الصعيد السياسي هو:

١ ـ الغاء الكيانية العربية.

٢ ـ قيام اسرائيل الكبرى (اقتصاديا وسياسيا وأمنيا).

٣ ـ احداث تغيير مجتمعي على ضوء المصالح الاقتصادية الجديدة وشبكة العلاقات التي ستنشأ وتؤدي الى ولادة طبقة اجتماعية جديدة.

٤ ـ تحسين الوضع الاقتصادي العام للولايات المتحدة. والتي أيضا خرجت من الحرب البارده منهكة جدا.

هذا هو المخطط الشامل الذي بدء بتنفيذه منذ سنوات، وهذا المخطط ليس قدر سيحل حتما بالامة العربية، لأن امكانات النضال والمواجهة عديدة، ليس هذا مجال بحثها. أما بخصوص النقطة الاولى والمتعلقة بكون الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي سيؤدي الى دخول اسرائيل اقتصاديا للمنطقة وغير ذلك من الحديث الذي لا يهدف الا الى اتهام الشعب الفلسطيني وعزله عن اخوانه العرب وبالتالي اضعاف الجميع، وهنا لا بد من تثبيت البديهيات التالية:

١ ـ ان الشعب الفلسطيني غير قادر ان يقرر بدلا

النظام الجديد للشرق الأوسط يسعى لتحقيق اهداف سياسية

من دول عربية تضم اكثر من ٢٢ دولة.

٢ ـ ان أية ملاحق اقتصادية تفرض على الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة ولسنا بصدد مناقشة الثغرات الموجودة فيها، لا يمكن ان تلغي من ذاكرة ووعي الشعب الفلسطيني، تاريخه مع اسرائيل ونضاله الوطني نحو الاستقلال.

٣ ـ ان الاتفاق بمجمله بما في ذلك ملاحقه الاقتصادية جاءت نتيجة لمحصلة ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي اصلا.

٤ ـ ان الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني، هو جزء من سلسلة من الاتفاقات عقدت وستعقد مع دول عربية عديدة نتيجة للوضع الجديد الذي سينشأ، وبالتالي يجب ان ينظر اليها في سياق الفهم العام للنظام الشرق اوسطي الجديد والتعامل معها من المنطلقات الاساسية التالية:

١ ـ ان الاولوية الحاسمة بالنسبة للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة التاريخية هو قيام دولة للشعب الفلسطيني. دولة فلسطينية حق المواطنة فيها لكل فلسطيني. اما الاستقلال الاقتصادي الكامل فهو موضوع صراع ونضال.

٢ ـ النضال من أجل الحفاظ على الكيانية العربية، وتطوير العلاقات العربية ـ العربية على الصعيد الاقتصادي وعلى مختلف الأصعدة.

٣ ـ عدم الغاء المقاطعة العربية والتطبيع قبل الوصول الى اتفاقات نهائية تثبت السلام العادل في المنطقة.

٤ ـ النضال ضد سيطرة الرأسمال الامريكي واليهودي الاسرائيلي باستمرار من اجل حماية مصالح الامة العربية وضمان استقلالها ووحدتها وتطورها ■

المعسكرات المركزية/ توجهات استراتيجية

دورة الوحدة اليمنية للاشبال والطلائع

••

عشنا لحظات تفاعل القول مع الفعل، ولحظات امتزاج الوطنية المحلية مع امتدادها القومي

••

■ الفرحة تعم ارجاء الوطن اليمني الواحد، والامة العربية من الشرق الى الغرب، تعيش نفس الحالة وذلك لان التشطير الذي فرض على ارض الاجداد قد تلاشى ولم يعد هناك شطر يعني شمال وشطر يعني جنوب.. لقد نجح الاشقاء في ارساء قواعد وحدة اليمن وازيلت مظاهر التسيطر.. ووسط جو احتفالي لا يوصف جرت مراسم رفع علم الوحدة في العاصمة الاقتصادية عدن ومع الرئيس علي عبد الله صالح واخيه علي سالم البيض. كان الاخ الرئيس والمناضل ابو عمار يشهد تلك اللحظة التاريخية وعندما اعطى الكلمة قال مخاطبا أهله في اليمن.. هذه ليست وحدة اليمن لان اليمن وحدته ازلية، وما يتم اليوم هو عودة اللحمة اليمنية واخاطب اخوتي لاقول لهم يا اهلنا في اليمن هنيئا لكم بعودة هذه اللحمة اليمنية وأعلن انضمام الشطر الفلسطيني اليها حيث وحدة الدم والمصير المشترك.. وبعد رفع علم جمهورية اليمن ليرفرف خفاقا عاليا في سماء العاصمة الاقتصادية عدن..

أبلغ الأخ الرئيس ابو عمار الاخوة المسؤولين في اليمن الموحد انه قد عين الاخ يحيى رياح أول سفير لفلسطين في دولة الوحدة وقد كان قد صحبه برفته من بغداد حيث كان يشغل موقع مدير اذاعات الثورة الفلسطينية حتى تاريخ تسلمه لمهامه الجديدة..

لماذا "اطلق اسم الوحدة اليمنية على الدورة؟"

ونحن المقاتلين في صفوف الثورة الفلسطينية حيث عشنا لحظات تفاعل القول مع الفعل، ولحظات امتزاج الوطنية المحلية مع امتدادها القومي نحس بحدة تفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض ونرى على أرض قواعدنا الارتكازية من الجولان وامتداد الساحل السوري حيث تنتشر قواعد البحرية الفلسطينية، الى جبل الشيخ وجبل عامل وجبال العرقوب والباروك وعين طورة والبقاع وسجد والريحان والعيشية والمحمودية والنبطية والشقيف، ورب ثلاثين والضيبة وبيروت الصمود والخيام وفي كل هذه المواقع، شاهدنا تفاعل الاحاسيس القومية مع بعضها البعض فكان لبنان الشقيق وشعبه الشجاع يتربع على عرش الوفاء لفلسطين وكان يزاحم لبنان في قواعدنا ابناء العروبة القادمين من ارض الاجداد ابناء اليمن الشقيق.. حيث شاركوا في دوريات البطولة والمجد وغنى الشهيد الشمري مع دلال المغربي لحن الوفاء لفلسطين واستشهد على رمال شاطئها وزغرد رصاص على البوكسي ودوت انفجارات قنابله في المواجهة البطولية في معركة الصمود حيث سقط شهيدا يفتدي اشقائه من فلسطين وامتزج دمه ودم الشهيد فهيم ابو الرب وفوق قمة جبل صنين، حيث تغطيه الثلوج كان

الاخ المناضل العقيد ابو غوش يقود سرية من اشقائنا اليمنيين.. حيث دارت معركة حامية الوطيس كان من نتائجها استشهاد الغالبية منهم حيث منعوا سقوط اهم القمم المسيطرة على الطرق الرئيسية بين بيروت ودمشق.

وأمام تضحيات أبناء اليمن الشقيق في صفوف الثورة الفلسطينية كان لزاما علينا أن نعيدهم الى ذاكرة التواصل الفلسطيني نتحدث عن دورهم وتضحياتهم... وتعبيرا عن وفائنا لليمن الواحد بعد عودة اللحمة اليه ثم اختيار التسمية للدورة الجديدة التي اقيمت في الفترة من ٧/٢٥ حتى ١٩٩٠/٨/٢٥ لتحمل "دورة اللحمة اليمنية" دورة عناق اليمن وفلسطين، وقد طبع في ذاكرة اشبال فلسطين وطلائع اليمن معاني الوحدة وما تفجره من مكنونات القوة والعزة القومية لقد عرفوا نكهتها الخاصة، اذ انه ولأول مرة جمهورية واحدة فلا حدود ولا قيود.. وقد عومل ابناء فلسطين، اشبالها وزهراتها، مدربيها ومشرفيها كأبناء اليمن الطلائع واشد، فاستقبلوا بالفرح والموسيقى وعقود الفل وازهار الياسمين في مطار عدن حيث سبق وأن اشرنا لم تفتح حقيبة أي منهم ولم يسأل من أين جئت وما هو نوع جواز سفرك.. ولا تأشيرة الدخول أو أي من ذلك وهذا ترك انطباعات وتفاعلات ايجابية فجرت معاني الانتماء لوطن واحد به اصالة العروبة.

وبدأت دورة اللحمة اليمنية في لحظات تسرب الخيوط الذهبية لشمس عدن.. ومع رحلات اسراب الطيور التي تبدأ في الانتشار لتعطي لليوم معنى الحياة وتسبق حركة الانسان الذي لا زال يغط في نوم عميق الا الاشبال والطلائع يقفون في وسط الساحة العامة للمعسكر وعلى انغام النشيد القومي لليمن والنشيد الوطني لفلسطين رفع علم فلسطين واليمن ويتوسطهما علم مؤسسة الاشبال.. وبدأ ألف وخمسمائة شبل وزهرة دورتهم التي ابحرت سفينتها في جو مضطرب بدأت تلوح فيه غيوم حرب الخليج وبدأت فيه سفن الصليبيين الجدد تعبر قناة السويس متجهة الى الخليج العربي... والوضع العربي يتابع اجتاح العراق للكويت.. والدبلوماسية العربية وعلى رأسها حركة القيادة الفلسطينية تحاول راب الصدع في الموقف العربي.

في تلك الاجواء التي تنبىء بوقوع اعصار قادم واصل اشبال فلسطين وزهراتها دورتهم ولأن الاشبال والزهرات يأتون من السعودية والكويت والامارات وقطر والعراق ومصر والسودان وعمان واليمن وتونس فقد انعكست مواقف تلك الدول على الدورة طبقا لانعكاسات موقف القيادة الفلسطينية.. ولكن طابع الحماس قد سيطر على المعسكر وسادت الاناشيد القومية التي اعادت للاذهان مرحلة المد القومي زمن الزعيم عبد الناصر.. وشارك الاشبال في مظاهرة كبرى طافت شوارع عدن وشاركت فيها الجماهير ودوت فيها هتافات ضد العدوان الاطلسي على الامة وضد القواعد الجديدة.. وضد حشد الاساطيل.. وقد راعت قيادة المعسكر دقة وحساسية الوضع فصاغت الموقف بمنطق الوقوف ضد أي عدوان على العراق الشقيق.. ومع حل الخلاف في الاطار العربي..

ولأن معسكر الاشبال المركزي المنعقد في صيف كل عام يعتبر مدرسة فلسطينية حقه تجمع ما بين الكادر السياسي والعسكري والفني والادبي لتتجمع كل العيون الغنية وتصب في وجدان اشبال وزهرات فلسطين استعدادا ليس لما هو طارىء، بل لتحمل اعباء المسيرة الطويلة لشعبنا وثورتنا.. من هنا كان اختيار مشاركة مجلس التفويض السياسي بكامله مع الكوادر الاساسية الفنية في الجهاز مع الخبرات الغنية المتواجدة في قواتنا الباسلة.. احد ابرز اهتمامات وتوجهات القيادة السياسية لديمومة الصراع الطويل.. لذلك قفزنا عن الطارىء في موضوع ازمة الخليج بكل انفعالاتها وتم التركيز على الاهداف الاستراتيجية للمعسكر من الناحية العسكرية والسياسية والثقافية والاعداد النفسي في ظل ازدياد حجم الهجمة الصهيونية ضد شعبنا. وللخروج من الوضع النفسي الذي القت به ازمة الخليج على المشاركين في الدورة فقد تم التركيز على زيادة وتائر برنامج الانشطة حيث خصص برنامج للرحلات واقامة الحفلات وليالي السمر حيث تألقت الفرقة الموسيقية المركزية التي يقودها الاخ ابو السعيد الى جانب فرق فنية يمنية مركزية.. وفي ظل التمشيط بالرصاص الحي الذي انفرد به قائد المعسكر كانت تتم التدريبات العسكرية كالقفز من فوق السواتر العالية وتسلق ميدان الجبال والقفز بالكرة والزحف وسط حقول الالغام والاسلاك الشائكة ومع الموسيقى التصويرية التي تبثها الاذاعة

كان لبنان الشقيق وشعبه الشجاع يتربع على عرش الوفاء لفلسطين وكان يزاحم لبنان في قواعدنا ابناء اليمن الشقيق

التي تغطي ارجاء المعسكر كانت اناشيد العاصفة ترددها كل الحناجر.. "طالعلك يا عدوي طالع من كل بيت وحارة وشارع"، وبهمة ونشاط نفذ الكادر العسكري البرنامج المخصص وكان التركيز على القفز بالمظلات والذي لم تنفذ لحظاته الاخيرة وهي القفز من الطائرات بسبب الاستنفار في القوات الشقيقة بسبب تدفق الاساطيل على الخليج، ودورة البحرية التي نفذتها كوادر متخصصة من القوة البحرية الفلسطينية. حيث أظهر الاشبال والزهرات قدرات متميزة في هذا التخصص وخاصة في مجال الغطس والضفادع البشرية.

ونجحت بعثة التوجيه السياسي في تنفيذ البرنامج المعد لهذه الدورة وغطت نشرة الاشبال نشاطات الدورة في ابواب ثابتة وأخرى متغيرة حيث شارك الكادر والاشبال في تحريرها كذلك تم اقامة معرض فني للرسام محمد بولص وافتتح المعرض الخاص برسوم الاشبال والطلائع كل من الاخوة صالح شايف عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني والاخ العميد عارف خطاب والاخ نائب المفوض العام والقنصل العام في عدن/ عبد الله ابو الهنود، كذلك تم افتتاح مشغل للاعمال اليدوية ابدعت فيه الزهرات وتم الاستفادة من أكثر من مئتي لوحة تصلح للعرض.

وقد ساهم اشقائنا في اليمن مساهمة عالية في انجاح برنامج المعسكر من خلال تقديم امكانياتهم وطاقاتهم ودعمهم المعنوي.. ولانشغال الاخ الرئيس ابو عمار بمتابعة ازمة الخليج ومحاولاته ايجاد مخرج مشرف للازمة لم يتمكن من حضور حفل التخريج ولم يتم انتداب أي من الاخوة لهذا الغرض.. وقمنا باعتماد القيادة المشرفة على الدورة بتخريجها حيث نفذ ذلك كل من الاخوة/ ابو العبد خطاب ومازن عز الدين وعبد الله ابو الهنود.

وكان من المتوقع حضور السفير الفلسطيني في اليمن يحيى رباح لكنه لم يتمكن من الحضور وعلى هامش دورة اللحمة اليمنية للطلائع والاشبال والزهرات التي انعقدت من ١٩٩٠/٧/٢٥ الى ١٩٩٠/٨/٢٥ في معسكر اليرموك بعدن تم عقد سلسلة من الاجتماعات كهيئة التوحيد السياسي والاعلام والتي تواجد غالبيتها للمشاركة في الدورة وبمشاركة الاخوة كوادر ومشرفي الدورة وبعض الوفود وتم الاتفاق في نهاية الاجتماعات على الآتي:

انطلاقا من ايماننا العميق بأن عملنا الثوري هو تحد حضاري وبما أن مقومات النجاح متوفرة وأهمها الارادة لدى ابناء شعبنا الفلسطيني المتمثلة في هذا الشلال المتدفق من اجيال الثورة الى مواقع النضال ومصانع الرجال وما يتبوء معسكر اليرموك للطلائع والاشبال من مكانة في هذا المجال. وطبقا لمبدأ حرب الشعب الطويلة الامد لا بد ان يأخذ الشباب الفلسطيني والعربي دورهم ومكانتهم لديمومة النضال والثورة بمضمونه الحضاري الذي يعمق ارتباط الانسان الفلسطيني بحقوقه التارخية والوطنية وأنه لا يمكن تحقيق اهدافنا بالتحرير والعودة الى وطننا الا بالقضاء على كل مؤسسات الكيان الصهيوني وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة. وبناء على ما تقدم فقد تم وضع برنامج يعرض على هيئة التوجيه السياسي والاعلام لجيش التحرير الوطني الفلسطيني لمناقشته واثرائه يتضمن المواضيع التالية:

١- تاريخ فلسطين القديم، الحديث، والمعاصر.
٢- جغرافية فلسطين.
٣- معارك على ارض فلسطين (اليرموك، اجنادين، حطين، عين جالوت).
٤- مكانة فلسطين الدينية.
٥- الحركة الصهيونية.
٦- الهجرة اليهودية الى فلسطين.
٧- انطلاقة الثورة الفلسطينية.
٨- معركة الكرامة، معركة بيروت الصمود، بعض معارك الدفاع عن الثورة.
٩- محاضرات في المستجدات السياسية.
١٠- اضافة لما ذكر اعلاه فان الاخوة في هيئة التوجيه السياسي قاموا بالقاء عدة محاضرات حول

الموضوعات التالية:
- اهمية الثقافة في بلورة الهوية الوطنية.
- الصحافة الفلسطينية.
- الفنون ودورها في ابراز الهوية الوطنية الفلسطينية.
- وعلاوة على ما ذكر وبالتنسيق والدعم من قائد وكوادر ومدربين معسكر اليرموك ثم انجاز المبادرات التالية:
١- اصدار نشرة الاشبال اليومية.
٢- توجيه الاشبال والزهرات لاصدار مجلات حائطية.
٣- توزيع المطبوعات الحركية والتوجيهية.
٤- التنسيق مع الوفود لتقديم البرنامج الاذاعي.
٥- اقامة معرض تشكيلي.
٦- تغطية الدورة عبر فريق تلفزيوني وفوتوغرافي من التوجيه السياسي وعلى ضوء ما تقدم فقد تقدموا باقتراح للدورات القادمة يتضمن ما يلي:
١- اعطاء العمل السياسي والتربوي والثقافي والفني دورا اكبر.
٢- اعطاء الارشاد الديني دورا اكبر والتركيز على الجهاد.
٣- العمل على اعداد كراس يتضمن اهم الامور التي يجب ان يعرفها الاطفال عن فلسطين، الوطن.
٤- توفير وسائل الايضاح اللازمة للمحاضرات.
٥- اقامة معرض دائم للصور الفوتوغرافية للدورات السابقة على شرف الدورات اللاحقة.
٦- تشكيل فريق كرة قدم باسم الدورة لاقامة المسابقات.
٧- عقد دورة اسعافات اولية
على ضوء ما تقدم فاننا ننظر الى ملامح الخطة المستقبلية للدورة القادمة على الشكل التالي:
أ- عمل دورات في مجال التوجيه التربوي للاخو المدربين للتمكن من مخاطبة الاشبال والزهرات باسلوب تربوي لائق وعلمي ومنهجي صحيح.
ب- العمل على عقد اجتماع قبل بدء الدورة القادمة بمدة ثلاثة اشهر للاخوة قيادة المعسكر وهيئة التوجيه السياسي والمسؤولين عن الاشبال والزهرات في الاقاليم لتدارس امكانية تنفيذ برنامج الدورة القادمة ودراسة المستجدات.
ج- ان تكون الدورات المركزية من ٧/١ وحتى ٧/٣٠ على ان يكون لدى الشبل جاهزية الاقامة طول هذه المدة دون اي معوقات.
د- ان تعقد دورة للكمبيوتر لمدة اسبوعين من كل عام تشجيعا للمتفوقين والمشاركين في الدورات المركزية.
هـ- ان يكون المشاركين في الدورات والوفود والرحلات الخارجية ممن شاركوا في الدورات المركزية.
ومن اجل تطوير مجلة الاشبال فقد اقترح ان تتضمن الابواب التالية:
١- ومضة (تتعلق بحصول حدث بطولي)
٢- الافتتاحية / الحدث السياسي بلغة الطفل.
٣- مواضيع عن تاريخ فلسطين باسلوب قصصي وتربوي.
٤- قصتان مصورتان.
٥- جغرافية فلسطين.
٦- سيناريو مصور.
٧- لقاءات مع الاشبال والزهرات.
٨- فلسطين ارض البطولات وارض الرسالات.
٩- نشاطات واخبار الاشبال في المنفى والوطن.
١٠- من تراثنا الشعبي.
١١- هل تعلم.
١٢- ارسم ولون.
١٣- مواهب على الطريق.
١٤- صفحة تعارف.
١٥- عالم الطبيعة.
١٦- صور للشهداء/ مشاعل على الطريق.
١٧- دقة اختيار صور الغلاف والصفحة الاخيرة بحيث يعرف من خلالها انها مجلة اطفال ان من يعيش ايام المعسكرات يشعر باحساس مميز منذ البداية وحتى لحظة المغادرة اذ فيها تنسج العلاقات الاخوية وتتعمق الصداقة وتزداد المعرفة ويكبر الوعي وعند لحظة الفراق تجد هذا الاحساس يتفجر انفعالات عاصفة من المحبة الزاخرة بدموع الفرح والحزن معا لشعورهم بحلاوة تلك الايام التي عاشوها معا ولا بد من عبارات الوداع المشحونة بالأمل ان يكون المعسكر القادم والدورة اللاحقة فوق ارض الوطن ارض الرسالات ■

المياه والسلام

وجهة نظر اسرائيلية

(٢)

في العدد الماضي تناول الكتاب قضية المياه واستغلال مصادر المياه في المنطقة، وعلاقات هذه القضية الدولية ومشكلات المياه في المنطقة. ويستوفي اتفاقات المياه في المنطقة وأهدافها وفي هذا العدد نتابع تفاصيل أخرى ذات أهمية ودلالة.

٦ ـ التعاون العربي ـ الاسرائيلي:

يتناول المؤلف مجالات التعاون المصري ـ الاسرائيلي في الزراعة وفي التنمية الزراعية العمودية. وعلى الرغم من ان المجالات المقترحة تبدو معقولة، فان اسرائيل لا تحتكر دورا كالمقترح لها، وينافسها في ذلك بعض دول الغرب وبعض دول المنطقة كالاردن مثلا. والمشروع الجذري المقترح للتعاون هو نقل مياه النيل في اتجاه اسرائيل على ان تستفيد مصر من برنامج للتعاون الزراعي والخبرة الاسرائيلية في تنمية الاراضي الجديدة في مصر.

وفي تصوري ان ثمة عوائق لا علاقة للايديولوجيا بها تقف أمام المشروع الجذري هذا، وأهمها حاجة مصر المطردة الى المياه بسبب ازدياد عدد سكانها (نحو مليون نسمة كل تسعة أشهر)، والوقت الطويل اللازم لتحسين كفاءة استغلال المياه فيها، ورأس المال اللازم لذلك. ويمكن توفير ١١ مليار متر مكعب سنويا برفع كفاءة استغلال المياه ٢٠ نقطة مئوية (وهذا ممكن)، الا ان هذه الكمية لا تكاد تكفي الملايين الاربعة الذين سيضافون الى سكان مصر خلال ثلاثة أعوام مقبلة! كما يمكن توفير مياه اضافية بتجفيف المستنقعات في النيل الابيض (مشروع قناة جونقلي) في السودان، كما سيكون لمصر نصف كمية المياه (بحدود ١٠ مليارات متر مكعب اخرى) تبتلعها الزيادة السكانية بسهولة وفي وقت قصير نسبيا.

ويصدق قول المؤلف ان كميات من المياه العذبة يتم اطلاقها من السد العالي لا لأغراض الري، بل لتوليد الطاقة الكهربائية ولأغراض الملاحة، وان هذه المياه تذهب اليوم هدرا الى البحر الابيض المتوسط. فاذا ما كانت هذه المياه مصدر المشروع المقترح، فهناك خطط مصرية لاعادة تخزين هذه المياه من أجل استخدامها في الري. واذا كان في الامكان نقل اي جزء من مياه النيل في اتجاه اسرائيل، فان تنمية الاراضي المصرية في شمال سيناء التي ستمر قناة نقل المياه عبرها تبدو اكثر أولوية في نظر مصر، المحتاجة الى زيادة انتاجها الغذائي.

اما اذا كان في الامكان ايجاد المبررات التي تجعل مصر تستغني عن كميات من المياه لمشروع كهذا، خدمة للسلام، فان الافضلية تعطى لاستعمال هذه الكميات في الري التكميلي للسهل الساحلي والاراضي المنخفضة للضفة الغربية. ويواكب ترتيبا كهذا اتفاق لاقتسام مياه الخزانات الجوفية المشتركة بين الضفة الغربية واسرائيل. ويتم التخلي عن استعمال مياه الاردن خارج حوضه وتخصيص مياهه لارواء الاراضي في أغواره الشرقية والغربية.

ولا تشفع اقتصادات المياه منفردة، بما فيها من وجاهة، لتبرير استخداماتها، وخصوصا تبرير نقلها من حوض الى آخر او من قطر الى آخر، بغض النظر عن

عوامل الرفض الايديولوجية، فاهمية المياه الاساسية تمس حياة الأفراد ورفاه المجتمعات مسا مباشرا، ولا يستقيم النظر اليهما من زاوية الاقتصاد او المال واربحيتهما فحسب، بل ان للعوامل الاجتماعية ولحقوق الانسان الطبيعية وزنا يماثل العوامل المالية والاقتصادية، ويزيد عنها عندما يكون استعمال المياه لاغراض العيش والبقاء. وما من قيمة يستطيع الاقتصاد افتراضها لحياة الافراد او لبقاء المجتمعات ورفاهها، كما انه لا توجد وسيلة تحليلية دقيقة تضع قيمة للمكتسبات او للأضرار البيئية التي قد تسببها مشاريع المياه، مشتركة كانت او محلية.

اسوق هذا التبيان في معرض تركيز المؤلف على المردود الاقتصادي والمالي من استعمال المياه، واعطائه الأولوية للاستعمال ذي المردود المالي والاقتصادي الأعلى، وتكراره لهذا التبرير عند تناوله مرتكزات نقل المياه من مجتمع الى آخر.

وفيما يتعلق بما اورده المؤلف في شأن تعاون اسرائيلي ـ اردني، فان مجالات التعاون معقولة باستثناء اقتراحه تحويل مياه الليطاني الى بحيرة طبريا، اذ ان ذلك الاقتراح قديم قدم تخطيط الصهيونية للاستيلاء على فلسطين، مثلما كان نقل مياه النيل الى فلسطين ايضا جزءا من تصوراتها. ولا يمكن ان نتصور تحويل مياه الليطاني الى بحيرة طبريا، في الوقت الذي يحتاج اللبنانيون الى هذه المياه، وخصوصا في الجنوب اللبناني الذي ينتظر فرصة للتنمية ومحاربة الفقر فيه. وليس عذرا ان جهود الحكومة اللبنانية لم تفلح حتى الان في تنفيذ المشاريع للاستفادة من مياه الليطاني للأسباب التي ذكرها المؤلف وغيرها، فمستقبل الأيام كفيل بتوجيه هذه الجهود لتحقيق التنمية المتوخاة هناك، اذ ستكون هذه التنمية الوسيلة الفعالة لتوزيع ثروات البلد ودخله القومي توزيعا اكثر عدالة، وهو ما يرنو لبنان الى تحقيقه، وخصوصا بعدما حل به وبجنوبه من ويلات خلال عقد ونصف من الزمان وأسباب تلك الويلات ونتائجها. كما ان تطوير الجنوب اللبناني ونشر الاستقرار والامن فيه يجب ان يكونا هدفا في حقبة السلام مثلما ان تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة هدف رئيسي لبناء السلام وتعزيزه. وللمياه دور أساسي في تنمية هذه المناطق، وحرمانها منها لن يخدم قضية السلام.

ولا اخال ان القدرة التخزينية لبحيرة طبريا مهيأة لاستيعاب تصورات المؤلف من دون زيادة هذه القدرة بما يمكن ان يؤثر في مدينة طبريا وفي شواطىء البحيرة والتراث الأثري لتلك المناطق. فالمؤلف يقترح من اجل التعاون مع الاردن تخزين فيضانات نهر اليرموك في البحيرة، ويقترح في البديل اللبناني تحويل مياه الليطاني الى البحيرة ايضا. وليس هناك متسع لمياه النهرين ضمن مناسيب التخزين التاريخية للبحيرة.

وفي اشارة المؤلف الى تكلفة التخزين لمياه اليرموك ببناء السدود على النهر وعلوها، والى تدني تلك التكلفة عند تخزينها في بحيرة طبريا تجاوزا للاعتبارات الاقتصادية التي يسوقها من اجل دعم اقتراحاته كلها، فهو لا يحتسب ضمن تكلفة التخزين في طبريا متطلبات بناء السواتر الترابية لرفع جوانبها حيثما يلزم كي يكون في الامكان التحكم في مياه فيضانات نهر الاردن ونهر اليرموك. وترتفع هذه التكلفة بالتأكيد عند النظر الى اقتراحه بتحويل مياه الليطاني الى البحيرة نفسها، ويتوجب ايضا احتساب قيمة اقتصادية لتدني نوعية مياه اليرموك لدى تخزينها في البحيرة.

ومن البديهي ان ضخ مياه من البحيرة لأغراض تغذية الخزانات الجوفية في السهل الساحلي يتطلب معرفة دقيقة بمواعيد فيضان نهر اليرموك وحجمه، وهو ما لا يتوفر في معطيات علوم الارصاد الجوية. واذا ما اضفنا اقتراح المؤلف الخاص باستمطار الغيوم لزيادة فيضانات نهر اليرموك، يتبين لنا مدى المخاطرة في تقدير فوائض الفيضانات التي سيتعذر تخزينها في البحيرة، والتي يقترح ضخها لتغذية الخزانات الجوفية في السهل الساحلي بعد تخزين مؤقت في البحيرة، اذ ان معدل التغذية الاصطناعية للخزانات هذه لا يمكن ان يكون موازيا لسرعة ورود الفيضانات التي لا يمكن للبحيرة استيعابها.

ان تزويد أغوار الضفة الغربية بالمياه من قناة الملك عبد الله (قناة الغور الشرقية سابقا) هو ضمن مخططات الاردن التي عطلتها حرب سنة ١٩٦٧، واحتلال الضفة الغربية، واجهاض محاولات تخزين مياه اليرموك الشتوية التي هي المورد المعول عليها لتزويد أغوار الضفة الغربية ضمن مخططات الاردن، ومن نهر اليرموك ونهر الاردن ضمن الخطة الموحدة التي انتهى الى وضعها المبعوث الامريكي جونستون.

وأما مقارنة تكاليف المياه للاردن باستيرادها من الفرات مع ما يسميه المؤلف الخيار الاسرائيلي، فهي مقارنة واقعية، وينبغي الاشارة الى ان أحدهما ليس بديلا من الآخر كي تتم المقارنة بينهما على النحو الذي اورده المؤلف، فمشروع الفرات يهدف الى تزويد

كتاب

الاردن بنحو ١٦٠ مليون متر مكعب سنويا لأغراض الشرب لا للزراعة، باستثناء ما قد يستعمل من مياهها العادمة بعد معالجتها. نقول ان ايا من الخيارين ليس بديلا من الاخر، لان المتوفر من "الخيار الاسرائيلي" لا يكفي حاجة الاردن في مجال الزراعة، ولا مناص من زيادة كمية المياه المتوفرة لمواجهة حاجات المنطقة، ولابد في الوقت نفسه من زيادة كفاءة الطلب والاستعمال، فالتكلفة الهامشية لتوفير المياه من مصدر خارجي تكلفة مرتفعة، ولا يمكن لاقتصادات المياه ان تبرر استعمال المياه المستوردة لغير الاغراض المنزلية الا اذا كانت أسعار بيعها للزراعة مدعومة بنسبة عالية، وفي هذا تشويه لاقتصادات الانتاج واقتصادات السوق.

٣ ـ المياه العذبة والسلام ـ خلاصة:

لقد أغفل المؤلف نقطة جوهرية في معالجته لدور المياه في ارساء قواعد السلام، فالمعروف ان هناك مياها عربية محتلة، وان هناك اراضي عربية محتلة. وصنع السلام يبدأ بمعالجة الاحتلال من جوانبه كافة بما فيها المياه. وتتمثل المياه العربية المحتلة، كما هو معروف، في نصيب لبنان من نهر الحاصباني، ونصيب سوريا من نهر بانياس ونهر الاردن، ونصيب المملكة الاردنية الهاشمية، بضفتيها، من نهر الاردن ونهر اليرموك. ولم يتطرق المؤلف الى التعامل مع احتلال المياه والاراضي للبدء في عملية السلام. واذا كان اقتراحه ان تسوى قضية احتلال المياه بمعزل عن احتلال الارض، وان يصرف النظر عما توصل كم من الجانب الفني العربي والجانب الفني الاسرائيلي اليه (كل على حدة) مع مبعوث الرئيس الاميركي ايزنهاور، السيد ايريك جونستون، فانها دعوة تدفع بمحاولات البدء في السلام الى الوراء والى وضع العراقيل امام اية جهود جدية للشروع فيها. اذ ان نقطة الضعف الكبيرة فيما ذهب المؤلف اليه هي اسقاط دور سوريا من مقترحاته. وسوريا دولة مشاركة في موارد المياه لحوض نهر الاردن، ولا سيما بانياس واليرموك. والانكار على سوريا دورا تؤديه مكابرة واضحة من جهة، وهو من جهة اخرى اسقاط لبديل ثالث هو في تصوري، انجع من البديل اللبناني الذي طرحه، ويدعم فرص توفير المزيد من المياه للمنطقة عن طريق اشراك تركيا وسوريا والعراق في "بديل اقليمي" يفتح مجالات ارحب أمام فرص التعاون في مواجهة حاجات المنطقة الى المياه.

ولا بد من تبيان حاجة المنطقة الى المياه في المستقبل، كأن تحسب هذه الحاجات لسنة ٢٠٢٠، مثلا، لمواجهة الحاجات المنزلية والصناعية وانتاج الغذاء، التي ستتضح انها حاجات تعجز عن تلبيتها البدائل التي طرحها المؤلف. وهنا تتضح أهمية "بديل اقليمي" يعتمد على تحويل الفوائض من احواض تركيا الشمالية التي تصب في البحر الاسود الى حوض الفرات من أجل زيادة تدفقه السنوي. ويمكن التحكم في المياه المحولة هذه بالسدود التي بنيت على النهر في تركيا وسوريا والعراق. وستعمل هذه الزيادة على ازالة أسباب التوتر بين الدول الثلاثة المشاركة في مياه النهر من جهة، كما ستعمل، من جهة أخرى، على توفير كميات اضافية لاستعمالات المنطقة في المستقبل، واستصلاح أراضي البوادي في الحوض باعادة استعمال مياه الصرف الزراعي.

ويمكن طبعا اشراك دول الجزيرة العربية في الافادة من هذا البديل، وذلك بتزويدها بمياه الشرب من نقاط ملائمة على نهر الفرات. ولا يلغي هذا البديل "البديل المصري"، اذ يمكن بوساطتهما الاستفادة من قطبي مصادر المياه، وهما نهر الفرات ونهر النيل، واعطاء أدوار فيهما لكل الدول في المنطقة، بما فيها السودان، التي يعول على المشاريع فيها لزيادة تصريف نهر النيل. وهي الدول التي كان لها دور في النزاع الساخن الذي سيطر على منطقة الشرق الاوسط منذ اندلاعه سنة ١٩٤٨.

٤ ـ استغلال الطاقة الكهرمائية للبحر الميت:

يبالغ المؤلف اذ يصف "التفاهم" الاردني ـ الاسرائيلي على اقتسام مياه نهر اليرموك بؤرة للهدوء والتعايش، ويرتكز عليه في توقعه فرص نجاح المشروع المقترح لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق جر المياه من البحر الأحمر الى البحر الميت، فان ما يعتبره المؤلف تفاهما بين خصمين لا يتعدى لجؤهما الى هيئة الرقابة الدولية التابعة للامم المتحدة عند تفاقم الوضع على خط وقف اطلاق النار بموجب اتفاقية الهدنة بينهما من أجل تنفيذ بنود اتفاقية الهدنة وتحاشي احتمالات النزاع المسلح. ولا أخال اسلوبا كهذا صالحا لان يكون مرجعا لارساء اسس التعاون الاقليمي في مشروع لم يناقش بعد، او يتم التفاهم على اقامته.

وكما ان البحر الميت ومقدار التبخر فيه لا يتسعان للمشروع الاسرائيلي (جر مياه البحر الابيض المتوسط اليه). ولا للمشروع الاردني (جر مياه البحر الاحمر اليه)، فان اقامة مشروع كهذا وفرص نجاحه لا تتأتى الا في حقبة سلام يقبله الاطراف كافة.

كتاب

نؤيد ما اورده المؤلف من ان المشروع الاردني اجدى وأكثر جاذبية. كما اننا نؤكد ما ذكره من فوائد بيئية وسياحية تضاف الى فوائد توليد الطاقة الكهربائية. ونضيف الى ذلك ان اعادة النظر في مسار المشروع الاردني واردة اذ ما بدأت حقبة السلام، وان من العوامل المهمة النظر الى تأثيراته في خزانات المياه العذبة على طول المسار، وادخال ما يلزم من تعديلات اليه، والنظر الى تأثيراته في تصاميمه لحماية المخزون الجوفي من الاختلاط بالمتسرب من مياه قناة النقل.

ولا نتفق مع المؤلف بشأن جدوى البديل القاضي بأن يقيم كل من اسرائيل والاردن مشروعا بنصف الطاقة، اذ ان نصف المشروع لن يكون مجديا اقتصاديا لأي منهما من جهة، ولا يوجد نصيب لاسرائيل في البحر الميت ما يوازي نصف التبخر من مياهه، من جهة اخرى..

وفي حقبة السلام، يمكن ان يتم التخطيط للمشروع، وتنفيذه، وادارة منشآته وتوابعها من بنية تحتية للسياحة، في ضوء امكانات التعاون الاقليمي، اذ سيكون للاعتبارات البيئية اهمية ملحوظة في نجاح المشاريع المقترنة بهذا المشروع، والتي يعول عليها لجني فوائد اقتصادية واجتماعية تزيد في جدوى المشروع الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يعترض الاقتصاديون على اعتبار الفوائد المدعومة (من المساعدات الاجنبية) هي الفوائد الحقيقية على رأس المال المطلوب (وهو ما ذهب المؤلف اليه عندما اعتبر الفائدة ٣٪)، اذ يقتضي احتساب الفوائد السائدة على رأس المال عند احتساب الجدوى الاقتصادية، وهي بمعدل ١٠٪ ـ ١٢٪ في الوقت الراهن، بحسب مصدر التمويل. ولا بد، في أية حال، من احتساب العائد الاقتصادي الداخلي لمشروع كهذا احتسابا دقيقا.

ان اقتصادات المشروع تعتمد على استهلاك الطاقة المولدة في وقت ذروة الطلب نظرا الى ارتفاع قيمتها في اثناء حمل الذروة. وفي هذا المجال، هناك متسع من التعاون في ربط شبكات النقل لاستقبال الطاقة في ابان الذروة يوميا.

ولمشروع كهذا فرص للانشاء والنجاح في حقبة السلام شريطة ان تتوجه الجهود الى بناء السلام الذي يتيح امكانات التعاون الاقليمي.

وفي الخلاصة يقترح المؤلف مشاريع للمياه يمكن تنفيذها، بحسب اعتقاده، توطئة لبناء السلام في المنطقة. الا ان ايا منها يتعذر تنفيذه قبل الوصول الى السلام المنشود. والمشاريع هذه كناية عن افكار كفيلة، فيما لو تحققت، بدعم السلام بعد الوصول اليه. الا ان امام المشاريع المقترحة للمياه العذبة عقبات كأداء ليس للايديولوجية علاقة بها، فالبديل المصري القاضي بجر مياه من النيل في اتجاه قطاع غزة والنقب يصطدم بعدم قدرة مصر على التخلي عن اي جزء من مياهها، لا بسبب الايديولوجية، بل لأسباب الحاجة المتفاقمة والمطردة الى المياه بفعل ازدياد عدد سكانها، وهو ازدياد يقر المؤلف بأنه من مشكلات مصر الرئيسية. وحتى لو كان في الامكان استخلاص ما يتدفق الى البحر من مياه النيل المنسابة فيه لاغراض الملاحة، او اطلقت من السد العالي لتوليد الطاقة، لكان جرها شرقا عبر شمال سيناء ممكنا، الا ان مصر محتاجة اليها من اجل انتاج الغذاء واستقرار السكان في شمال سيناء.

ويواجه البديل اللبناني عقبة مماثلة، اذ ليس في الليطاني فوائض لا يحتاج لبنان اليها، على الرغم من انه لا يستعملها حاليا لاسباب معروفة. ولا مناص من اقامة المشاريع على الليطاني في الجنوب اللبناني لرفع مستوى معيشة السكان هناك كي يستقر خدمة للسلام المنشود.

ان التبريرات المالية والاقتصادية التي يسوقها المؤلف في شأن نقل مياه من حوض الى آخر او من قطر الى آخر يتعذر اعتمادها والدفاع عنها من دون اعتبار للعوامل الاجتماعية المؤثرة في استعمال المياه، ومن دون تبيان الاسباب التي تؤدي الى انحسار المردود المالي من استعمال المياه عند بعض الدول وارتفاعه عند بعضها الآخر، وهي أسباب تتعلق باقتصادات الانتاج ومنافذ تسويق المنتوجات وأسعارها.

واغفال دور سوريا في التعاون الاقليمي للمياه ضعف واضح فيما ذهب المؤلف اليه من اقتراحات، فسوريا دولة مشاركة في مياه حوض الاردن، ودورها لا يمكن اسقاطه عند الحديث عن المياه والسلام. ويمكن ان يتأكد دور سوريا وأدوار الدول الاخرى اذا ما اعتبرنا بديلا اقليميا ثالثا لتزويد المنطقة بمزيد من المياه، وهو بديل يعتمد على موارد المياه غير المستعملة في تركيا يجر لزيادة تدفق نهر الفرات ونزع فتيل النزاع بشأن مياهه بين تركيا وسوريا والعراق، ويمكن ان يزود المنطقة بمزيد من المياه.

اما مشروع المياه المالحة القاضي بجر مياه البحر الاحمر الى البحر الميت عبر وادي عربة، فله حظوظ اوفر من النجاح بعد الوصول الى السلام وارساء قواعده ■

تتمة رأينا

وتمتعنا بالدعم السياسي من الدولة الاعظم في العالم). ثم يستطرد اهود براك ليحدد نقطة الضعف الامنية، فيقول "الامر المزعج هو الامن الشخصي. وهو الشيء الأساسي بالنسبة للاسرائيلي الذي مازال يرى وقوع عمليات ارهابية".

ان استمرار المراوغة.. والتلكؤ وعدم تنفيذ الاتفاق، بما يضمن تحقيق الكرامة الفلسطينية المعبر عنها بالاستقلال والسيادة، سيؤدي ليس الى مجرد انعدام الامن الشخصي، وانما الى تدمير فكرة السلام، وتأكيد صحة الخيار الذي لم يسقطه الشعب الفلسطيني حتى الآن وهو خيار استمرار الكفاح المسلح. والثورة الشعبية لتحرير فلسطين مهما طال الأمد ومهما كانت التضحيات.

ان قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على صنع السلام والسيطرة على الساحة الفلسطينية تتوقف على مدى التجاوب، الذي تبديه الحكومة الاسرائيلية تجاه الالتزام بالاتفاق، وبما تحمله نصوصه من مفهوم القانون الدولي.. فالانسحاب يعني الانسحاب من الاراضي المحتلة لتصبح بذلك اراضي محررة.. وحين تقيم منظمة التحرير الفلسطينية سلطتها الوطنية على ارض فلسطينية محررة، فانها تجسد الكرامة الفلسطينية، وبداية التطلع نحو الدولة الفلسطينية المستقلة، التي يكافح لانشائها كل ابناء فلسطين سواء الذين وافقوا على الاتفاق او الذين رفضوه.. ولكن منظمة التحرير الفلسطينية المكبلة بقيود التعنت الصهيوني الذي يحول الانسحاب الى اعادة انتشار، ويعيد الاحتلال عبر حرية تحرك القوات العسكرية والدوريات المشتركة، ستجد نفسها مجردة من الحد الادنى للكرامة الوطنية. الامر الذي يرفضه كل من ينتمي الى منظمة التحرير الفلسطينية.

ان اللف والدوران حول موضوع الانسحاب والسيطرة على المعابر ومحاولة تعليقها على مشجب الامن، وهاجسه القاتل، ما هي الا مراوغة سياسية تحاول ان تفرض التمسك مسبقا بفرض البقاء الأبدي للمستوطنات، باعتبارها العقبة الاساسية في وجه اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ان تمسكنا بمفهوم القانون الدولي للنص، الذي اشتمله الملحق رقم ٢، حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا، والعمل على اقحام الراعي الامريكي ليمارس دوره المنطقي كشاهد وضامن للاتفاق، يجنبنا الكثير من اضاعة الوقت. ويسهل علينا الوصول الى فهم موحد، خاصة وان الاعتماد على نصوص من كتيب تعليمات الجيش الميداني الامريكي لعام ١٩٥٦، يحسم مفهوم الانسحاب بشكل واضح.

لقد جاء في نص بروتوكول حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا ما يلي:

"١. سيبرم الجانبان ويوقعان خلال شهرين من تاريخ التصديق على اعلان المبادىء هذا، اتفاقية حول انسحاب القوات العسكرية من قطاع غزة ومنطقة اريحا.. الخ.

٢. سوف تنفذ اسرائيل انسحابا متصاعدا ومجدولا لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة اريحا. يبدأ حالا مع توقيع اتفاقية غزة - أريحا. ويتم الانتهاء منه خلال فترة لا تزيد عن اربعة اشهر من توقيع هذه الاتفاقية".

ان تعبير الانسحاب المستخدم في اتفاق اعلان المبادىء والبروتوكول الملحق رقم ٢، يعني اخلاء القوات الاسرائيلية المحتلة لجميع مساحة قطاع غزة ومنطقة اريحا، ويستثني الاتفاق مناطق المستوطنات، التي يمكن تمركز قوات محدودة فيها لأسباب امنية. ان استخدام كتيب (تعليمات الجيش الميداني الامريكي ٢٧ - ١٠، قانون الحرب البرية "يوليو ١٩٥٦")، الذي تبنته وزارة الدفاع الامريكية، ولا يزال الجيش الامريكي يطبقها على قواته الميدانية، وفق متطلبات اتفاقية لاهاي واتفاقية جنيف، يساعد في دفع الولايات المتحدة لتلعب دورا هاما في تنفيذ الاتفاق، بما يخدم تحقيق الاستقرار، الذي تتطلع امريكا لتحقيقه في المنطقة. لقد اكد البروفيسور المحامي فرانسيس بويل في مذكرته القانونية حول موضوع الاتفاقية المؤقتة والقانون الدولي المقدمة الى الممثلين الفلسطينيين في مفاوضات السلام في الشرق الاوسط، بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٩٢. ان هذا الكتيب الميداني هو بيان منهجي حول قواعد القانون الدولي فيما يتعلق بالصراع المسلح والاحتلال العسكري، اعده ابرز خبير دولي في هذا الميدان، وهو البروفيسور ريتشارد باكستر. وقد جاء في نص مذكرة فرانسيس بويل ص٢٣ مايلي:

((عليكم ان تبطلوا "مفعول" الاحتلال العسكري الاسرائيلي وفقا للاتفاقية المؤقتة.

٧٣ - علينا ان نبدأ تحليلنا بدراسة الفقرة (٣٦٠) من كتيب الميدان ٢٧- ١٠.

٣٦٠ - الابقاء على الاحتلال:

لكي يكون الاحتلال فعالا، يجب المحافظة عليه. وفي حالة قيام الاحتلال باخلاء منطقة او اذا ما دمر من قبل العدو، فان الاحتلال سوف ينتهي، ولكن الاحتلال لن يزول اذا ما قام المحتل، بعد تثبيت سلطته، بالتقدم نحو العدو تاركا قوة صغيرة لادارة شؤون المنطقة. كما وان وجود تمرد او نشاط فدائي او وحدات شبه عسكرية لا يضع

رأينا

رأينا

بحد ذاته عقبة للاحتلال بشرط ان يتمكن المحتل، في اي وقت يشاء، ان يفرض سيطرته المادية على أي جزء من الارض. واذا ما تم ازاحة قوة المحتل بشكل فعال لأي مدة ما من الزمن، فان موقفه تجاه السكان يصبح كما كان عليه قبل الاحتلال.

ان هذه الفقرة تعطي المفتاح الذي يفتح الباب أمام الكثير من معضلاتنا ومشاكلنا والافخاخ، التي تحيط بالاتفاقية المؤقتة. وهذه الفقرة تستند الى القوانين الدولية المرعية حول الاحتلال العسكري وتضمنها أنظمة لاهاي. ويتوجب علينا القيام بتحليل مفصل لنص الفقرة لنتمكن من فهم مضامينها، بالنسبة للاتفاقية المؤقتة.

٧٤ - اولا، لاحظوا الصيغة التوكيدية: "الاحتلال، لكي يكون فعالا، يجب المحافظة عليه". "في حالة ما اذا قام الاحتلال باخلاء منطقة.. فان الاحتلال سينتهي".

٧٥ - ان ما تعنيه هذه اللغة هو واضح تماما: ان الاحتلال العسكري الاسرائيلي وفق انظمة لاهاي ينتهي عندما تنسحب قوات الاحتلال الاسرائيلية من الاراضي الفلسطينية. وبكلمة أخرى، فانه حسب انظمة لاهاي، فان الاحتلال العسكري يمكن ان ينتهي من منطقة الى منطقة وفي كامل الاراضي الفلسطينية، عند سحب القوات الاسرائيلية واعادة نشرها في قواعد عسكرية محددة. وهذه هي الطريقة الطبيعية، التي يجب ان يتم بها الامر حسب القوانين الدولية حول الاحتلال العسكري)).

وتضيف مذكرة البروفيسور فرانسيس بويل، ما يشكل دليل عملنا في وضع اتفاقية الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا فيقول:

((٨٠ - لذلك عليكم ان تكونوا متأكدين، بأن القوات العسكرية الاسرائيلية عندما تنسحب الى قواعد عسكرية اسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، فانها لا تستطيع " في اي وقت تشاء ان تفرض سيطرتها المادية على اي جزء من الاراضي". وهكذا وكجزء من الاتفاقية المؤقتة، عليكم ان تمنعوا امكانية قيام القوات العسكرية الاسرائيلية المرابطة في القواعد العسكرية، ان تدخل ثانية الارض الفلسطينية، عندما ترغب القيام بذلك. واذا ما استطعتم ان تحققوا هذا الهدف، فان الاحتلال العسكري الاسرائيلي للارض الفلسطينية، سوف ينتهي على جميع الاراضي الفلسطينية من منطقة الى اخرى، عدا القواعد العسكرية الاسرائيلية المتبقية.

٨١ - ان هذا الاستنتاج الاخير يتوضح في الجملة الأخيرة في الفقرة (٣٦٠) والتي تقول:

" اذا ما تم ازاحة قوة المحتل بشكل فعال لأي مدة من الزمن، فان موقفها تجاه السكان يصبح كما كان عليه قبل الاحتلال". لذلك عليكم في أية اتفاقية مؤقتة، ان تحققوا "الازاحة الفعالة" لقوات الاحتلال الاسرائيلية من الاراضي الفلسطينية نحو القواعد العسكرية "لأي مدة زمنية"، وعليكم ان تتيقنوا بأن هذه القوات العسكرية لا تستطيع مغادرة القواعد العسكرية "في اي وقت تشاء" كقوة عسكرية منظمة.

٨٢ - بكلمة أخرى، يجب حصر وجود القوات العسكرية الاسرائيلية بصرامة في القواعد العسكرية المتبقية في الاراضي الفلسطينية، كجزء من الاتفاقية المؤقتة. واذا ما استطعتم ان تحققوا هذا الهدف، عندها سيكون الموقف الاسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني " نفس الموقف السابق للاحتلال". وهكذا فان الاحتلال العسكري الاسرائيلي، سوف ينتهي تماما في جميع الاراضي الفلسطينية، التي ينسحب منها، بشرط ان لا يستطيعوا العودة الى هذه الاراضي، اذا ما رغبوا في ذلك. ومن الآن فصاعدا سوف أشير الى الاراضي الفلسطينية، التي تسحب منها القوات الاسرائيلية بالأراضي المحررة. لمقارنتها بالاراضي التي تتواجد عليها القواعد العسكرية والتي ستظل اراضي فلسطينية "محتلة")).

ان القانون الدولي الذي يساند موقفنا وقراءتنا الفلسطينية والفتحوية للاتفاق، نجده في سياق ونصوص الادبيات القانونية لامريكا. وهذا ما يسهل علينا، سياق الحجة الدامغة، التي تعتبر الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة اريحا تحريرا لهذه الاراضي من الاحتلال، بدءا من الحدود مع مصر والاردن وشمولا لكل نقاط العبور، وتعطي للسلطة الوطنية الفلسطينية على هذه الاراضي مفهوم الاستقلال، الذي يستكمل اركانه في الاتفاقية النهائية، التي تشمل جميع اراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس مع قطاع غزة كوحدة ترابية واحدة، تقوم عليها الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ان اصرارنا وتمسكنا بخيار الكرامة الوطنية، الذي نحققه، اما بالاستقلال والحرية او باستمرار القتال والتضحية، هو الذي به نواجه مراوغة رابين ومحاولته فرض الاذعان على شعبنا المكافح البطل.. ان ما تشهده ارضنا المحتلة من تصعيد للكفاح المسلح، ومن استعادة الانتفاضة لذرواتها المجيدة، يؤكد ان مفارقة الزمن بين هاجس الامن الاسرائيلي وضرورة الكرامة الفلسطينية، لا بد ان يحسمها سلام الشجعان.. سلام القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

انها لثورة حتى النصر





هذه خطوة.. وعلينا خطوات

ستتزاحم الالوان، وتتداخل الحكايا، مما يعني ان على يقظة القلب، وتنبه القدم، ان يظلا محروسان بالعقل "الهدف". فالمماطلة والتلكؤ، لا يطمسان صورة الغد المنقوش على شفرات العزيمة. وقدسية الزمن من جانبنا وفاء للتاريخ وصناعة للحاضر بما يجسد صورة الوطن، ان هم تلكؤوا فنحن نغذّ الخطى بالبناء النفسي الشامخ على حدث الهزيمة المنكسرة تحت سياط الثورة حتى النصر.

الخطوة الى الوطن، وسؤالها كيف تمضي الى الاعمق.. لا بد ان تتسلح بالاصرار مهما تعقد المشوار.

الخطى في البناء، في زرع السنبلة، وشجرة الزيتون، واشجار البلح، كيف تكون وتتجاذب مع خضرة السهل الممتد من الماء الى الماء في بلادي، وكيف نفرق بين لغة ولغة؟ وبين حضور وحضور.

وكيف يصبح الوطن جديراً بأعمار من الحب إعجازية الوصف، وكيف يكون متناغما مع أحلامنا التي اتسقت ونشيد الحرية والاستقلال.

كل تلك الزحمة، وذلك الزحام، يحتاج منا أن نظل على تخوم أحلامنا وحريتنا وفيض أشواقنا، نحرسها بالجميل فينا، وأن نطلق لأيادينا سهول الخصب والعطاء، فكم أحببنا هذا الوطن؟ وكم أعطيناه؟ ولا تزال المعركة..

ولا تزال اللحظة تتطلب التهيؤ والعطاء الآخر، ليظل لأسماننا رنين الحرية، وتلك الدفقات المثقلة بالتاريخ والانتماء للحضاريّ والجميل والمبشّر بالغدِ الأجمل..

فيا ايها العائد إلى غزة وأريحا أولا، وأيها المتاهب للعودة للقدس وجنين، والقادم الى قلقيلية والخليل وبيت لحم ونابلس، هذه هي الارض، وأشياء من الحنين، وسر من أسرار المعركة الحضارية الكبرى، وأنت هنا الآن ، وقد تحاول الأشياء أن تاخذ أشكالها الأولى، وقد.. وقد.. ولكنه المدى، فيه نبني ونهيء لاقامة الوطن. وطن الفلسطيني، ويظل جهدُنا.. وجهدُنا وحده، القادر الوحيد على تقليل الخسائر وتوسيع دائرة او دوائر الربح للوطن، والانجاز..

فيا أخي، يا صاحب مشاوير الجلجلة، يا من كنت صانع المرحلة، ويا من كنت في زمن الشهادة والعطاء، قد تتطلب الايام القادمة تعباً اكثر، وعطاء اكثر، فلنهيء تلك الروح العظيمة، ولنهيء مثل تلك اللحظات التي مارسنا بها مشاوير الحرية، لكي تكون اغنيتنا وحافزنا في المرحلة الجديدة، لنبني شيئا يليق بكل هذا التراث الغامر بالعطاء والمحبة والحضور.

(٢)

من يحب البلاد، يهيء المجال للحرية، ويمضي بفأسه يزرع الزيتون والليمون، ولحظة التعب، يتكيء الى "الموال" والنشيد

من يحب البلاد، يكون سقفة من الماء الى الماء، وضوءه فعل خير ومحبة، ينبت قمحا في كل السهول.

من يحب البلاد، يظل يقظا حتى يرحل الغزاة من كل المستعمرة.

(٣)

قال .. أنت مع او ضد..

قلت.. أنا مع اي مكان استطيع فيها أن ابني وطني، ومع كل طريق.. أحاول أن أمشي نحو الأعمق..

هذه خطوة.. وعلينا خطوات وخطوات..

فيا أخي.. ما اجملَ ان نعمق خطوتنا على تراب الوطن، والاجمل ان نبني معا وعند سور القدس وتحت الوان العلم الفلسطيني المرفرف، نبني وطنا يعرف حروف لغته.

وبناء لغة تمضي نحو الأجمل من قصائدنا..

وقلت .. إنه وطني، فلنكن معا في عملية البناء، ربما اخطاتنا الطلقة في المشوار، لكي نكملَ الطريق في بناء وطنٍ يليق بصديقي الشهيد.

ـ الاتصالات والمراسلات ـ

البريد الخاص ـ 1080 ص ب .18 تونس ـ الجمهورية التونسية ـ فاكسميل : 884122